

الاقتصاد



العدد 159 # السنة الثالثة عشرة # الجمعة 15 - 28 أيلول 2006

Issue No. 159 Friday 15 - 28 September 2006

خسائر المالية العامة 1.6 مليار **جمعية المصارف: 4.41 مليارات** **رعد للاعمار والاقتصاد: 3.5** **الإنتاج النووي في العالم: تخصيص**
دولار والدين الى 41 ملياراً **دولار الأضرار المباشرة وغير** **ملايين دولار كلفة المرحلة** **اليورانيوم الايراني 3.5% وولوج**
نهاية 2006 **المباشرة للعدوان** **الضاحية** **نادي السلاح يحتاج الى 90% 9**

ديبلوماسي أوروبي: سيناريوهات أميركا للمنطقة انقلبت والحرب على ايران باتت آخر الخيارات توافق على دعم معنوي ومالي للقوى السياسية الموالية .. والقوة الدولية كانت نتيجة مفاجأة الانتصار

القوة المتعددة الجنسية

متابع للشؤون اللبنانية منذ سنوات طويلة في العاصمة الفرنسية يعتبر أن ما حصل من تواجد لقوى متعددة الجنسيات تحت علم الأمم المتحدة لم يكن مرصوداً ومقررًا بل كان وليد الفراغ الناجم عن مفاجأة ما خلصت إليه الحرب الإسرائيلية على لبنان ويعتبر هذا الوجود انتداب دولي كامل على أرض لبنان لأن لا دولة على هذه الأرض بل مجموعة قوى. وإن هذا الوجود الدولي قد يستطيع تشكيل سياج حول لبنان ولكنه لا يستطيع نسج علاقات وتكوين شعب ولذا يتخوف المصدر من إمكانية طرح بدائل كالفيدرالية وغيرها وإن كان يعتبر أن هناك توافقاً على أولوية دعم القوى السياسية الأقرب إلى منطق الوجود الدولي بكل الأشكال ولا سيما المالية منها حيث ستحل أولوية توفير موارد مالية لإستخدامها من قبل هذه القوى على أولوية الإصلاح الاقتصادي والمالي وبناء ركائز دولة في هذا الإطار. وهنا يعتقد المصدر أن بداية هذه الارهاصات تمت من خلال توزيع السلة الأولى لإعادة البناء على قوتين سياسيتين ينبغي لهما أن تلعب دوراً محدداً خلال المرحلة المقبلة.

أين الهم الاقتصادي في كل ما يجري؟ تبدو المقاربة للشأن الاقتصادي وكأنها تمر مروراً إجبارياً في معبر المصالح السياسية الضيقة أي تلك المتعلقة بإمكانية مسك السلطة والقض عليهما وبالتالي ليست شأنًا بنيويًا يجري التناسيب عليه لقيام الدولة والادارة وتحسين ظروف الناس بعد تنشيطه.

وهذا الامر إن كان عكسه مؤتمراً ستوكهولم الذي تحول إغاثياً تركسه الأيام المقبلة ولو اتخذ أسماءً وعناوين براقية إقتصادياً.

ويضيف المصدر أن أكثر من بعثة أميركية كانت قد زارت العواصم الحليفة لواشنطن بعد هذه الحرب فوجئت بالموقف الشعبي وحتى الرسمي من الخلاصات المتأنتية عنها وهو ما عكسه ديفيد وولش مساعد وزيرة الخارجية الأميركية في كلامه أمام لجنة فرعية للكونغرس الأميركي حين تحدثت عن مزاج الشارع العربي والإسلامي لناحية حزب الله ولتحميل إسرائيل وأميركا مسؤوليات ما جرى.

ويضيف ان الإدارة الأميركية كانت قد صاغت عدة سيناريوهات للعلاقة مع إيران وكان السيناريو الاول على الدوام هو سيناريو الحرب، وكانت قد بحثت هذا الامر مع أكثر من دولة أوروبية لا سيما لجهة تطمينها بأن آثار هذه الحرب على تسعير النفط سينتراوح بين شهر وشهرين كحد أقصى وسيصل خلالها سعر برميل النفط الى حدود الـ130-140 دولاراً أميركياً، وهو الرقم نفسه الذي تتبناه وزير النفط

السعودي السابق أحمد البياني. إلا أن المصدر يؤكد أن الأوربيين الذين إستمعوا الى هذا الشرح الأميركي أجابوه بأن تطمينات مماثلة كانوا قد سمعوها قبل حرب العراق ولم يحصل منها أي شيء، إطلاقاً، لذا يعتبر المصدر أن أول نتائج حرب لبنان أن انخفضت مرتبة قرار الحرب الى اسفل سلم الخيارات دون سببه، كذلك انعكس الامر على سوريا سواء بالتحجوظ لحسابات مختلفة مما قد تحمله أيضاً من مفاجآت مروراً بإمكانية مساهمتها في لعب دور ما في توازنات جديدة.

ويرى المصدر أن الاثر الأكبر يبقى داخل إسرائيل وفي دور إسرائيل، وهو الامر الذي يجري التنبه له ورسده.

أما في ما يخص المواقف الأوروبية فيعتبر المصدر أن لبنان هو جسر عودة الأوربيين الى المنطقة بفعل الضرورة وغياب البديل وليس بفعل القوة المتقدمة ولا إمكانية للإستمرار أو تطوير هذا الدور إلا من ضمن منظومة تفاهم واسعة جداً من أميركا حتى الصين وروسيا المعنيتين كثيرًا وصولاً الى دول المنطقة وفي المقدمة إيران وسوريا والاطراف الداخلية اللبنانية ومحورها هذه المرة القوة الفاعلة حزب الله.

ويلفت المصدر الى أن تغييراً جدياً وكبيراً في المعادلة قد حصل وأن كل التحركات الحالية ما هي إلا تداعيات هذه النتيجة والتي من المرجح أن تتصاعد وتظهر شيئاً فشيئاً سواء بما يخص الملف الإيراني أو ملف السلام في المنطقة وقد بدأت تباشيره في حكومة الوحدة الوطنية في فلسطين كما في الملف الداخلي اللبناني لأن استراحة حزب الله في الجنوب والمتوقعة لعدة اشهر لا بد من أن تنعكس في العمق اللبناني والمؤسسات وزناً وتأثيراً مختلفين تماماً عن الحضور الرمزي المسجل منذ سنوات.

ممنوع من التداول - ممنوع من التداول - ممنوع من التداول

توحيد بعثة تعنى بالشأن الاقتصادي في بيروت طالبت جهة رسمية بضرورة توحيد الارقام الموزعة حول خسائر القطاعات لا سيما أن بعضها يتجاوز كل تصور منطقي.

ثبات سأل موفد لمهمة اقتصادية زار بيروت أخيراً وزيراً بارزاً حول مدى تأثير منطلقات الإصلاح الاقتصادي بعد الحرب الاخيرة لا سيما أن بلاده الداعمة جداً في المجال السياسي كان لهما تحفظات جدية حول الاسس المعتمدة للإصلاح والتي تأتي كنسخة غير منقحة عن مؤتمر باريس 2. وقد صدم الموفد بالجواب حيث بقي القديم على قدمه.

تهميش نقل أوروبي معني بإعمار لبنان لصديق له شعوره بالمرارة نتيجة غياب محاور جدي في الشؤون الاقتصادية لا سيما بعد تلمسه ووفد استطاع الحاجات التي يمكن تقديمها؛ تهميش مؤسسة مالية كبرى شكلت على الدوام مرتكزاً للتواصل في مختلف الشؤون. وسال عن الامكانيات المتاحة لتحجيم دور أو تحييد أو تغيير المرجع المسؤول عن هذه المؤسسة.

تموضع أكد مرجع رسمي بارز في مجلس خاص أن قضية الإصلاح الاقتصادي والمالي لم تعد أولوية، لا داخلياً ولا خارجياً وأن الاموال الممكن ضخها في لبنان ستستخدم في إعادة تموضع قوى سياسية.

تعتيم طلبت مرجعية رسمية التعتيم على تقرير إقتصادي يتسم بالعلمية والجدية حيث أتى مخالفاً لمجموع التقارير التي تتضمن أرقاماً خيالية للخسائر في لبنان، علماً أن المرجع الذي طلب ذلك كان قد علق في حديث مع صديق على الرقم الذي يتجاوز الـ10 مليارات دولار بأنه لم يكن يعلم ان الناتج المحلي اللبناني بات يتجاوز الـ60 مليار دولاراً!

محاصرة أثار أكثر من شخصية حيادية مسألة تلاميذ كبيرين أجريا في مرحلة ما بعد العدوان الإسرائيلي، لعودتها الى نفس نهج المحاصرة المشكو منه سابقاً من قبل صاحب فكرة التزليم كما المثرف على التنفيد.

فقدان ذاكرة

في البلد إنقسام خاد ربما لم يشهده في عز الحرب الاهلية، تكاد تضعب المساحات المشتركة أو حتى أي امكانية لطرف محايد أو يحمل قواسم بين هذا وذلك.

بين الاختلاف وفي جهات النظر حول تقييم الواقع أو تصنيف المشاريع العابرة فوق رأس البلد وبين انخراط كل قوة في مشروع بون شاسع ويصبح بالتالي كل من ليس معي فهو ضدي وهي مسألة يعرفها تحديداً من يتصرف وفق قناعات مستقلة وليس كجزء من مشروع فأى وجهة نظر تصبح موقفاً عن سابق تصور وتصميم ومهادفة الى شيء محدد ومرسوم، وتضيق مساحة التفكير وحدود الاجتهاد فحتى مسألة الدولة التي يتفنى بها كل طرف لا تشبه الدولة المفترضة أو الضرورية لأن المواصفات المطروحة فعلياً هي معايير الاستئثار والتحكم بحجم الطائفة أو المذهب أو التنظيم. وهنا بالتحديد تفتقد السياسة وتفتقد المواطنة.

ولأن الهوة عميقة وواسعة، فلا تعود الثوابت الاساسية ثوابتاً فحتى موقع إسرائيل وجهة نظر وأدوار الدول من أميركا الى سوريا مروراً بقطر أيضاً وجهة نظر. الخسائر الموجعة بأرقامها الطبيعية أو الفلكية وجهة نظر والاعمار الذي جعله الرئيس الشهيد رفيق الحريري مدماكاً اساسياً في مفهوم الدولة وبنيناها فهو أيضاً وجهة نظر ومغيب حتى اليوم وما تزيينات الاعمار الاخيرة وبالطريقة التي حصلت في نفس اللحظة التي يحاضر فيها الحكماء حول بناء الدولة ما هي الا نقياً لفكرة الدولة ولمضمونها وما هي الا تأكيد على المحاصصة واستخدام مقدرات الدولة لغايات مصلحة ضيقة لا يزال لبنان أصلاً يعاني من آثارها حتى هذه اللحظة.

أقبح شعار في التاريخ اللبناني الحديث هو ما أطلقه والد أحد "الاقطاب" وجد أحد "الاقطاب" أيضاً في تموز 1983 قبل حرب الجبل بأيام قليلة حين قال: "فلتقع الحرب ولينتصر الاقوى"، أقبح مما حصل هو تكرار هذا المنطق فلا أحد يستطيع الفاء أحد ولا بد من تسوية ما ولا بد لإنتاج هذه التسوية من:

- 1- الالتفات فعلاً الى ميزان القوى الحقيقي.
- 2- عدم تكبير كل طرف حجمه مرات وتحييف خصمه مرات.
- 3- قبول منطق التقاطعات المشتركة في الاساسيات فيمكن أن توجد قوى وشخصيات تتقاطع مع هذا الطرف أو ذاك على موقف معين وتتعارض في موقف آخر.
- 4- ضرورة صياغة الثوابت مرة جديدة.

حجم هذا الانقسام في مختلف المجالات يفرض بالضرورة إعلان حالة طوارئ سياسية وتجميع كل القوى المؤثرة للخروج من المأزق وفي تاريخ لبنان الكثير الكثير من المحطات المشابهة والمؤسف فيها أن أي منها لم تنتهر فيما لفة العقل والمنطق بل لفة الاستئثار فجرت البلاد والقوة المستأثرة الى الحضيض.

حسن مقلد

بنك لبنان والمهجر
المصرف اللبناني الأوسع انتشاراً

سويسرا
 لبنان
 الأردن
 سورية
 فرنسا
 إنكلترا
 قبرص
 الإمارات العربية المتحدة
 رومانيا
 مصر

مجموعة بنك لبنان والمهجر

- بنك لبنان والمهجر - فرع في 14 فرعاً في لبنان، فروع في الأردن، فرع في ليبيا، فرع في دمشق المنطقة الحرة
- بنك بلوم مصر - 5 فروع في مصر، فرع في رومانيا
- بنك بلوم للخدمات - فرع في لبنان
- بنك بلوم فرنسنا - فرع في باريس، لندن، دبي، القاهرة
- بنك لبنان والمهجر للأعمال - بيروت
- بنك بلوم للتنمية - بيروت
- بلوم بنك (سويسرا) فرع - فرع في جنيف، فرع في زيورخ، فرع في سانت غال، فرع في بازل
- بنك سورية والمهجر - فرع في دمشق، فرع في اللاذقية، فرع في طرابلس
- أروب سورية - فرع في دمشق

سعر العدد لبنان 2000 ل.ل - سوريا 20 ل.س - مصر 3 جنيهات الكويت دينار الامارات 7 دراهم

أزور: خسائر المالية العامة 1.6 مليار دولار والدين الى 41 ملياراً نهاية 2006 والتداعيات حتى 2007 إنخفاض الإيرادات 920 مليون دولار وزيادة النفقات بنحو 800 مليوناً وتحول الفائض الأولي الى عجز بـ778 مليوناً

قدر وزير المال جهاد أزور في تقرير عن انعكاسات العدوان الإسرائيلي على لبنان على وضع المالية العامة للدولة حجم الخسارة حتى نهاية 2006 بنحو 1.6 مليار دولار أميركي. وبتفاصيل الأرقام يتحدث التقرير عن إنخفاض الإيرادات 920 مليون دولار وزيادة النفقات بنحو 800 مليون دولار، وتحول الفائض الأولي الى عجز يناهز 778 مليون دولار. ويتوقع التقرير أن يصل الدين العام في نهاية 2006 الى 41 مليار دولار.

“الإعمار والإقتصاد” تنشر التقرير بنصه دون أي تعليق أو قراءة للمعطيات والأرقام، وهي ستستضيف على صفحاتها في العدد المقبل الوزير أزور ليقدم رؤيته ومنطلقات الخلاصة التي توصلت اليها الوزارة. إلا أن اللافت، أنه قبل صدور هذا التقرير صدرت تقارير كثيرة ومتعددة ومتفاوتة بل، ومتناقضة في أحيان كثيرة، الأمر الذي يطرح علامات إستفهام كبرى على آليات العمل ومصادر المعلومات وطرق الاحتساب، ومعها - كما كل شيء في لبنان - الخلفيات.

ويخلص التقرير، التالي نصه، الى أن توجهات الحكومة الإصلاحية كانت احتواء النفقات وتعزيز الإيرادات والقيام بإصلاحات هيكلية، وهي كانت “منذ شهرين فقط معقولة وقابلة للتحقيق”.. أما اليوم، فحجم التحديات قد أصبح أكبر بكثير مما كان عليه قبل اندلاع الحرب.. وهي خلاصة تدفع الى السؤال عن مبررات عدم تحقيق كل هذه الأهداف “المعقولة والقابلة للتحقيق” منذ سنوات بعيدة.. ولماذا لم تتخذ أي إجراءات عملية.. ولم يعقد مؤتمر بيروت.. ولم تعد موازنة العام 2006.. رغم أن الحرب كانت من شمرين فقط.. وخدمة الدين وحدها تزيد على 3 مليارات دولار في العام!!

نص التقرير

1. إن تداعيات حرب تموز 2006 على الاقتصاد اللبناني سوف لن يقتصر أثرها على المدى القصير فحسب بل ستمتد انعكاساتها السلبية على مدى السنوات المقبلة. وفي انتظار التقييم النهائي لأثار العدوان والذي سوف يتبلور خلال الفترة القصيرة المقبلة، يبدو أن آثار الحرب وتداعياتها على المؤثرات الاقتصادية ومؤثرات المالية العامة سوف تظهر على المديين القصير والمتوسط، خصوصاً وأن الحصار البحري والجوي على لبنان قد دام لفترة شهرين، عانت خلاله القطاعات الاقتصادية من شلل شبه كامل.
2. خلال السنوات التي سبقت وقوع الحرب، خصوصاً خلال العام المنصرم، عملت الحكومة اللبنانية جاهدة على إعادة التوازن الى المالية العامة، فتمكنت من تحسين مستويات الفائض الأولي بطريقة ملموسة ولحم العجز الإجمالي للموازنة والخزينة، كما والتخفيف من وتيرة نمو الدين العام، خصوصاً بعد الاحداث السياسية والأمنية التي شهدتها العام 2005. وبالفعل نجحت الحكومة في تعزيز الاستقرار المالي والنقدي، وتجلت ذلك في التحسن الملموس الذي طرأ على الفائض الأولي الإجمالي خلال النصف الأول من عام 2006، وقبل اندلاع الحرب وبدء الاجتياح الإسرائيلي، والذي بلغ نحو 994 مليار ليرة لبنانية (660 مليون دولار) أي بزيادة تجاوزت أربعة أضعاف الفائض الأولي الإجمالي المحقق خلال النصف الأول من عام 2005.
3. ويعود التحسن في الفائض الأولي الى الجهود التي بذلت لرفع مستوى الإيرادات عن طريق: تحسين الجبائية وحض المؤسسات والمصالح العامة، على إجراء التحويلات بشكل دوري ومنظم الى الخزينة مما أتاح لها وفرأ مالياً مهماً بلغت معه إيرادات النصف الأول من عام 2006 نحو 4.063 مليار ليرة (2.696 مليون دولار)، أي بارتفاع نسبته 15 في المئة مقارنة مع النصف الأول من عام 2005. ويذكر أن إجراءات تخفيف الإيرادات قد بوش العمل بها خلال النصف الثاني من

الإيرادات المتوقعة - سيناريوهات ما قبل وبعد الحرب (مليار ل.ل.)			
الفرق 2006	متوقع 2006 بعد الحرب	متوقع 2006 قبل الحرب	2005
-17.6%	4,596	5,579	4,864
-3.5%	1,120	1,161	1,047
-12.6%	637	729	414
-19.3%	1,761	2,183	1,896
-19.3%	1,565	1,939	1,693
-29.8%	828	1,179	1,268
-33.4%	448	673	787
-24.9%	380	506	481
-23.5%	250	327	241
-18.8%	1,695	2,089	2,116
-16.91%	1,238	1,490	1,662
-25.7%	367	494	365
-2.08%	423	432	421
-17.11%	6,714	8,100	7,401

لاحتواء الوضع في المالية العامة. وقد بات من المتوقع أن ينقلب الفائض الأولي المسجل حتى منتصف عام 2006، والبالغ 994 مليار ليرة (660 مليون دولار)، الى عجز أولي قد يصل الى 1.173 مليار ليرة لبنانية (778 مليون دولار) مع نهاية العام، أي بتراجع للميزان الأولي يفوق الـ 2.400 مليار ليرة (1.6 مليار دولار) في وقت كان من المتوقع وبحسب تقديرات ما قبل الحرب أن يسجل عام 2006 فائضاً أولياً بقيمة 1.246 مليار ليرة (830 مليون دولار). وفي موازاة ذلك، يتوقع أن يسجل العام 2006 عجزاً إجمالياً بقيمة 5.808 مليار ليرة (3.850 مليون دولار)، أي ضعف العجز الإجمالي المسجل عام 2005. إن هذا التنامي في العجز الأولي والإجمالي، سوف ينتج عنه مزيد من الحاجات الملحة للتمويل، الأمر الذي سيؤدي الى مزيد من التنامي في الدين العام، في بلد كان يعمل جاهداً لتخفيف حدة الاختلالات المالية. وهو ما يتطلب جهداً استثنائياً من المواطن من الميئات والدول العربية الشقيقة والدول الصديقة لمعالجة الآثار الكبيرة على الاقتصاد وعلى المالية العامة.

الإيرادات المالية المتوقعة لعام 2006

10. بلغت إيرادات الخزينة خلال النصف الأول من عام 2006 نحو 4.063 مليار ليرة (2700 مليون دولار)، أي بزيادة نسبتها 15 في المئة وقدرها 531 مليار ليرة (350 مليون دولار). مقارنة مع إيرادات النصف الأول من عام 2005. وقد بلغت حصة الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات نحو 390 مليار ليرة (260 مليون دولار)، نجم معظمها من عائدات الضريبة على الأرباح والضريبة على الأملاك البنينية والضريبة على القيمة المضافة، إضافة الى رسوم الطابع. أما القسم المتبقي، والبالغ 161 مليار ليرة (107 مليون دولار)، فكانت أبرز مصادره من حاصلات إدارات ومؤسسات عامة/ أملاك الدولة (الاتصالات بشكل خاص) إضافة الى الرسوم والعائدات الإدارية والمبيعات.
11. كان من شأن استمرار المنحى الذي ساد خلال النصف الأول من السنة أن يؤدي إلى تحقيق إيرادات بقيمة 8.100 مليارات ليرة (أي ما يقارب 5.4 مليارات ليرة). غير أن العدوان الإسرائيلي على لبنان قد اسقط هذه التوقعات، وبتت من المرجح ألا تحقق الإيرادات ما يقارب 6.714 مليارات ليرة (4.45 مليارات دولار)، أي بانخفاض مقداره 1.386 مليار ليرة (920 مليون دولار) مقارنة مع التوقعات السابقة، مع ضرورة التنبيه الى أن هذه التوقعات بنيت على فرضية أن الحصار الجوي والبحري المفروض على لبنان سوف يرفع مع حلول شهر أيلول 2006، وأن النشاطات التجارية سوف تستأنف بشكل طبيعي خلال فترة قصيرة بعد فك الحصار.
12. وفي المقارنة مع عام 2005، فإن الإيرادات المتوقعة لعام 2006 سوف تنخفض بما يفوق 9 في المئة (6.714 مليارات ليرة مقابل 7.405 مليارات)، مع التنكير بأن عام 2005 كان قد شهد أحداثاً أمنية وسياسية أدت الى تراجع في الحركة الاقتصادية، وقصص بالتالي من مستوى جبابة العائدات. إذا، فلولاً من الأحداث التي جرت خلال عامي 2005 و2006، وكان من الممكن تحقيق نقلة نوعية على صعيد المالية العامة والناتج المحلي وعلى صعيد الاقتصاد الوطني ككل.
13. ويتوقع ان تحقق العائدات الضريبية في عام 2006 نحو 4.596 مليارات ليرة (3.050 مليون دولار)، أي بانخفاض نسبته 6 في المئة مقارنة مع المستوى المسجل عام 2005. ولعل أبرز

5. إن أحداث تموز قد أفضلت الجهود التي كانت تسعى الحكومة من خلالها الى تحقيق مزيد من الاستقرار المالي والاقتصادي. وأطاحت التوقعات التي كانت تشير الى أن النمو الاقتصادي المرتقب للعام الحالي 2006 كان سيبلغ أكثر من 5 في المئة، بالإضافة الى أن الدمار المائل والخسائر البشرية والمادية التي خلفتها الحرب ستؤدي الى تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي وإلى ارتفاع مستوى الإنفاق العام.
6. وفي المحصلة، يقدر حجم الخسارة المتوقعة في المالية العامة والناتجة عن العدوان الإسرائيلي على لبنان حتى نهاية عام 2006، في حدود 2.419 مليار ليرة (1.6 مليون دولار) وذلك مع عدم الأخذ في الاعتبار، عند احتساب النفقات، الكلفة الإجمالية لأضرار البنى التحتية، وما ستتملحه الخزينة من نفقات إعادة الإعمار. مع الإشارة الى أن الأثر الحقيقي والكامل للعدوان الإسرائيلي على المالية العامة سوف تمتد آثاره فعلياً خلال الأعوام المقبلة، خصوصاً العام المقبل 2007.
7. وفي تفاصيل ما آلت إليه مؤثرات المالية العامة، وبحسب بعض التوقعات الأولية، بلغ الانخفاض في حجم الإيرادات (منذ بدء الحرب وحتى نهاية شهر آب) ما قيمته 470 مليار ليرة (314 مليون دولار أميركي)، أي ما يوازي 1.44 في المئة من الناتج المحلي وذلك في أقل من شهرين.

دعوة للاكتتاب بزيادة رأسمال البنك التجاري للشرق الأدنى ش.م.ل.

عملاً بقرار الجمعية العمومية غير العادية تاريخ 2006/7/24 والموافق عليه من المجلس المركزي لمصرف لبنان في 2006/8/30، والمتضمن زيادة رأسمال المصرف بـ 500 مليون ليرة لبنانية عن طريق إصدار 75 375 000 / سهماً إسمياً بقيمة السهم الواحد / 200 / ليرة لبنانية وتكليف رئيس مجلس الإدارة إتخاذ التدابير اللازمة لإتمام عملية الإكتتاب بالزيادة، وبالإستناد الى المادة 112 من قانون التجارة والمادة 8 من النظام التأسيسي،

تحدد شروط ومواعيد الإكتتاب بزيادة رأس المال كما يأتي:

- 1- يتم الإكتتاب نقداً خلال مهلة تنتهي يوم الخميس في 5 تشرين الأول 2006 ظهراً ويفتح لهذه الغاية حساب خاص مخصص لدى مصرف لبنان بإسم البنك التجاري للشرق الأدنى ش.م.ل. تودع فيه الاموال المدفوعة من المساهمين تسديداً لقيمة الأسهم المكتتبه بها.
- 2- يكون للمساهمين الحاليين حق الافضلية للإكتتاب بالأسهم الجديدة بصورة غير قابلة للتقييد كل نسبة ما يملك من أسهم حالياً.
- 3- يعود للمساهمين الحاليين ممارسة حق الافضلية للإكتتاب على النحو المذكور ضمن مهلة تنتهي في 28 أيلول 2006 ظهراً.
- وفي حال عدم إكتتاب أي من المساهمين القدامى بكل أو بعض ما خصص له من أسهم بموجب حق الافضلية، يحق للمساهمين الآخرين الإكتتاب بالأسهم المتبقية بصورة قابلة للتقييد وذلك ضمن مهلة قصوى تنتهي في 5 تشرين الأول 2006 ظهراً.
- 4- يجوز توقيع وثائق الإكتتاب لدى المركز الرئيسي للبنك التجاري للشرق الأدنى ش.م.ل. على أن تصدق التواقيع من قبل المفوضين بالإمضاء عن البنك، وعلى أن تودع وثائق الإكتتاب مع المبالغ الممثلة لقيمة الأسهم المكتتبه بها في حساب زيادة رأس المال المفتوح لدى مصرف لبنان فور إنقضاء مهلة الإكتتاب.

رئيس مجلس الإدارة المدير العام
البنك التجاري للشرق الأدنى ش.م.ل.

شركة مركز نهر الكلب السياحي ش.م.ل.	
الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 31/12/2005	
الموجودات	
الاصول الثابتة بعد الاستهلاك	182.792
إستثمارات عقارية	10.373.975
أوراق قبض	247.885
إجمالي الحسابات المالية	2.371.500
مجموع الموجودات:	13.176.152
المطلوبات	
الرساميل الخاصة	6.231.329
مؤونات لمواجهة أعباء	80.468
إجمالي الذمم الدائنة	6.864.355
مجموع حقوق المساهمين والمطلوبات:	13.176.152
مجلس الإدارة:	
جميل بياسكندر - رئيس	
ادمون أ. الأبيض - نائب رئيس	
شركة محمد عبد المحسن الخرافي وأولاده	
للتجارة العامة والمقاولات العامة	
والمنشآت الصناعية ذ.م.م.	
بيار بياسكندر	
مفوض المراقبة الأساسي، "أرنست و يونغ"	
المستشار القانوني المحامي الإستاذ أنطوان الأسمر	

18. بلغت النفقات العامة حتى منتصف عام 2006 ما يقارب 5.230

.. توجهات الحكومة الإصلاحية كانت منذ شهرين قابلة للتحقيق .. أما اليوم فحجم التحديات أكبر بكثير

اللبناني يعطي أملاً جديداً بأن لبنان سوف ينهض من جديد، وقد كان هذا حال لبنان دائماً. غير أن حجر الأساس لإعادة إطلاق لبنان من جديد يبقى في الداخل، وفي تضامن الشعب ووحدته واستعداده الفعلي ليكون الكل شريكاً في بناء الوطن مهما كلف ذلك من تضحيات، إن المطلوب في المرحلة المقبلة هو تضافر الجهود بين كافة الأطراف، من شعب وحكومة وهيئات المجتمع المدني والاقتصادي، بهدف إعادة التوازن إلى الاقتصاد والمالية العامة، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات فترة ما بعد الحرب، والتزام الحكومة بمسؤولياتها الكاملة تجاه مواطنيها وتجاه مستقبل الأجيال القادمة. إن الحاجة إلى الإصلاح لا تزال ماسة، وهي تبدو الآن أكثر إلحاحاً من ذي قبل، وهو ما ستسعى الحكومة إلى تحقيقه في الفترة القادمة. إن أولويات الحكومة، في هذه المرحلة، تكمن في معالجة آثار العدوان على المستوى الاقتصادي، وإعادة بناء البنى التحتية، ومساعدة القطاعات الاقتصادية على استعادة نشاطها الطبيعي. غير أن هذه الأولويات يجب أن تتزامن مع تنفيذ سلة من الإصلاحات الاقتصادية والإدارية، والتي من شأنها أن تعيد إلى لبنان استقراره المالي، وإلى منحاه التصاعدي. إن لبنان، على الرغم مما مر به، لا يزال يحظى بثقة أشقاؤه وأصدقائه، والتي بدأت تتجلى بالعناية التي حظي بها البلد حتى الآن، من خلال المساعدات في مرحلة الإغاثة، والتي ستتجلى بشكل أكبر في المرحلة المقبلة لمساعدة لبنان على تخطي محنته الاقتصادية من خلال الجهد المشترك اللبنانيين من طريق الإصلاح والانضباط المالي والاقتصادي واعتماد السياسات الآلية حقيقة لتعزيز النمو الاقتصادي من جهة أولى ومن خلال الدعم الملمم للأشقاء والأصدقاء من جهة ثانية.

	2005	توقعات كانون الأول - 2006 (بعد الحرب)	توقعات كانون الثاني - 2006 (بعد الحرب)	الفرق	النسبة
الإيرادات الإجمالية	7,405	8,100	6,714	-1,386	-17%
التوقعات الإجمالية	10,203	11,400	12,522	1,033	9%
خسائر الفوائد	3,334	4,633	4,633	0	0%
مبلغ من خارج خدمة الدين	6,609	6,834	7,887	1,033	15%
التضخم	833	1,136	1,433	297	26%
تغيرات	184	114	114	40	13%
الميزان / الفقدان الإجمالي	-3,798	-3,389	-5,808	-2,419	71%
الميزان / الفقدان الفعلي	736	1,246	-1,173	-2,419	-194%

تكدتها الحكومة والاقتصاد الوطني على السواء، والمرشحة للزيادة مع الإطلاق الفعلي لورشة إعادة الإعمار. لقد كان لبنان، عشية الحرب، يسعى إلى تنظيم مؤتمر دولي للمانحين لمعالجة أزمته الاقتصادية الرئيسية، أي أزمة تنامي الدين العام. وقد كان لبنان يعتمد، قبل أي مساعدة خارجية، على المجهود الداخلي الكبير الذي تبذله الحكومة لإجراء إصلاحات بنوية على مستوى المالية العامة والاقتصاد والشؤون الاجتماعية، ولتحقيق فوائد أولية تسهم في لجم نمو الدين العام، وإعادة التوازن إلى المالية العامة. وقد أعد لبنان لهذه الغاية برنامجاً اقتصادياً إصلاحياً متوسط الأجل طالب به اللبنانيون، كانت أبرز أهدافه زيادة معدل النمو الحقيقي حتى مستويات تتراوح بين 4 و 5 في المئة، وخلق فرص عمل وتحسين المؤشرات الاجتماعية، وتقليص الفوارق بين المناطق وبين مختلف الفئات الاجتماعية، كما استهدف هذا البرنامج وضع الدين العام على مسار تراجع يجعله قابلاً للاحتلال بعد أن بلغ هذا الدين في نهاية 2005 نحو 175 في المئة من الناتج المحلي. وقد كانت أبرز توجهات الحكومة الإصلاحية تتمحور حول احتواء النفقات وتعزيز الإيرادات والقيام بإصلاحات هيكلية، لا سيما لجهة المضي قدماً

	2005	توقعات 2006 قبل الحرب	توقعات 2006 بعد الحرب	الفرق 2006	الفرق 2006 (Z)
التوقعات الجارية منها:					
الرواتب والأجور	7,925	8,961	9,010	49	0.55%
خدمة الدين	3,193	3,286	3,322	36	1.09%
مواد استهلاكية	3,534	4,636	4,636	0	-0.02%
خدمات خارجية	213	165	173	8	5.01%
تحويلات أخرى	82	90	90	-1	-1.01%
مدايا الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	290	150	150	0	0.00%
نفقات جارية أخرى	258	261	252	-9	-3.53%
مدايا المستشفيات	192	213	230	17	8.13%
التوقعات الاستثمارية:					
نفقات الخزينة الأخرى منها:	534	564	1122	588	98.84%
كهرباء لبنان	1477	1701	2359	658	38.70%
الهيئة العليا للإغاثة	833	1,136	1,433	297	26.14%
إجمالي النفقات	10,203	11,490	12,521	1,031	8.97%

تدخلات الهيئة العليا للإغاثة في تأمين مستلزمات النازحين إضافة إلى دفع تعويضات مالية للمتضررين من شهداء وجرى وموقوفين. ويتوقع أن تصل التكاليف الإضافية الأولية التي دفعتها وستدفعها الخزينة كنتيجة لإعمال الإغاثة خلال وبعد الحرب إلى نحو 70 مليار ليرة (45 مليون دولار)، مع العلم أن هناك اتفاقاً إضافياً سيعترب خلال المرحلة القادمة.

23 - إن إطلاق مرحلة إعادة الإعمار ستؤدي بشكل كبير ورئيسي إلى رفع مستوى النفقات العامة. ولا سيما في المجالات التي تعد من الأولويات كالخدمات العامة وإعادة بناء الجسور والطرق الرئيسية، إضافة إلى ترميم المدارس والمراكز الصحية، والتي لن تتمكن الحكومة من تغطية كل تكاليفها من خلال المبيعات. وكنتيجة لذلك يتوقع أن ترتفع النفقات الاستثمارية على عاتق الخزينة بما لا يقل عن 500 مليار ليرة (330 مليون دولار) عما كان متوقعاً لها خلال عام 2006. وتجدر الإشارة إلى أن أعباء الخزينة ستكون مرشحة للارتفاع في حال تأخر وصول المبيعات والتبرعات، أو في حال كانت قيمة هذه المبيعات لا تكفي لتغطية النفقات المخصصة لها.

24 - أما في ما يخص نفقات خدمة الدين، فإن التوقعات لا تشير إلى تأثيرات تذكر حتى نهاية عام 2006. فبالاستناد إلى المعطيات المتوفرة حتى آخر شهر تموز 2006، يتوقع أن يصل حجم خدمة الدين العام لسنة 2006 إلى 4.635 مليار ليرة لبنانية (3.090 مليون دولار)، منه 2.375 مليار ليرة لبنانية (1.580 مليون دولار) لخدمة الدين الداخلي، و2.261 مليار ليرة لبنانية لخدمة الدين الخارجي. غير أن آثار هذه الحرب على خدمة الدين العام سوف تبدأ بالظهور في المديين المتوسط والبعيد بدءاً من العام 2007.

25 - من جهة أخرى، فإن مؤسسة كهرباء لبنان، والتي تمول بشكل كبير من الخزينة اللبنانية، تنتظرها استحقاقات كبيرة في الفترة المقبلة وحتى نهاية عام 2006. ولعل أبرز هذه الاستحقاقات: أ/ تسديد الاستحقاقات المترتبة عن اتفاقات الفيول أويل والغاز أويل لصالح سوناتراك وشركة النفط الكويتية والتي تقدر قيمتها حتى نهاية عام 2006 بنحو 744 مليار ليرة (490 مليون دولار). ب/ تسديد متأخرات للموردين بقيمة 210 مليارات ليرة (140 مليون دولار). ج/ استحقاق ديون خارجية للإنشاء والتجهيز بقيمة 116 مليار ليرة (77 مليون دولار).

26 - ولعل الأثر الأبرز للحرب على مؤسسة كهرباء لبنان تجلّى بعدم قدرة المؤسسة على دفع مساهمتها في تسديد مستحقات الاتفاقات مع شركتي سوناتراك وشركة النفط الكويتية، مما سيرتب على الجزء الذي كان يفترض بمؤسسة كهرباء لبنان تسديده من هذه المستحقات. وقد قامت وزارة المالية فعلياً في تموز 2006 بتسديد 131 من أصل 133 مليون دولار استحققت هذا الشهر. وقد قدرت مؤسسة كهرباء لبنان الخسائر الأولية بنحو 114 مليون دولار أميركي.

27 - إن التوقعات الأولية، التي سبقت

(تابع ص 2) مليارات ليرة، مقارنة مع 4.867 مليارات ليرة خلال النصف الأول من عام 2005، أي بزيادة قدرها 7.5 في المئة. وقد نتجت هذه الزيادة بشكل رئيسي عن الارتفاع في خدمة الدين العام بنسبة 38 في المئة خلال الفترة ذاتها، أي ما يعادل 602 مليار ليرة لبنانية (400 مليون دولار). أما الانفاق من خارج خدمة الدين العام فقد انخفض خلال النصف الأول من السنة بنحو 7 في المئة، أي بنحو 239 مليار ليرة (160 مليون دولار) مقارنة مع الفترة عينها من عام 2005، وذلك كنتيجة للجهود التي بذلتها الحكومة منذ بداية العام للجم النفقات وإدارة المدفوعات المالية والسليوة.


19 - لقد أدى العدوان الإسرائيلي 2006 إلى تغيير المنحى الذي كان من المفترض أن تسلكه النفقات حتى نهاية العام الحالي. ففي حين كان من المتوقع أن تبلغ النفقات من خارج الدين العام نحو 6.854 مليار ليرة مع نهاية عام 2006، فإن توقعات ما بعد الحرب تشير إلى ارتفاع في هذه النفقات قد يصل إلى 7.887 مليار ليرة (5.260 ملايين دولار) وذلك بسبب استكمال مرحلة الإغاثة - التي بدأت فعلياً خلال شهر تموز - ومن ثم الانتقال المباشر إلى مرحلة إعادة الإعمار، اضعف إلى زيادة الإجراءات والتدابير الأمنية، وبالتالي زيادة الانفاق العسكري والأمني، التي يتطلّبها تنفيذ قرار مجلس الأمن 1701 وما يترتب عليها من رفع مستوى الأكلاف مما سيؤدي إلى ارتفاع في الانفاق العام إلى مستوى قد يصل إلى 1.031 مليار ليرة (690 مليون دولار) أي 9 في المئة مقارنة مع كان متوقفاً قبل اندلاع الحرب. من جهة أخرى، من المتوقع أن يصل حجم النفقات السنوية. بما يشمل خدمة الدين - مع نهاية عام 2006 إلى 12.522 مليار ليرة (8.350 ملايين دولار)، أي بارتفاع يقارب 2.319 مليار ليرة (1.550 مليون دولار) مقارنة مع عام 2005، أي ما نسبته 23 في المئة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه التوقعات تقريبية وهي لا تأخذ في الاعتبار كامل الانفاق الاستثماري الإضافي الذي سيرتب من جراء الحرب، بما في ذلك كلفة إعادة أعمال المنازل.

20 - إن الارتفاع المرتقب في النفقات يعود إلى اسباب اربعة رئيسية هي: ارتفاع في الانفاق العسكري والأمني، وأكلاف الإغاثة، وارتفاع حجم التحويلات إلى مؤسسة كهرباء لبنان، وتكاليف إعادة الإعمار.

21 - إن تنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1701 يستلزم إجراءات أمنية إضافية تتمثل بنشر 15.000 جندي من الجيش اللبناني في الجنوب، مع ما يترافق من استدعاء للاحتياط من المتقاعدين أو من تطويع عناصر جديدة، إضافة إلى زيادة العديد في قوى الأمن الداخلي وتدابير الحجز. إن هذا الأمر الذي سينعكس بشكل رئيسي على بند الرواتب وعلى عدد من البنود الأخرى مثل المواد الاستهلاكية إضافة إلى ارتفاع بعض بنود الجزء الثاني كالتجهيزات... وتقدر الكلفة الإضافية الناجمة عن هذه الإجراءات، خلال الفترة

المتبقية من السنة بنحو 105 مليارات ليرة (70 مليون دولار).


22 - إن استكمال مرحلة الإغاثة وتشمل تغطية نفقات المستشفيات وتمويل




CSC
www.issuers.com

**THE COMPLETE BANK-CARD AND ATM SOLUTION PROVIDER
IN THE MIDDLE EAST AND AFRICA**


ACQUIRING




**CARD
ISSUING**



**ATM
DRIVING &
MONITORING**



**CHIPS
MAGNETIC
PERSONALIZATION
CENTER**



**THE FULL SELF-SERVICE
ATM NETWORK**

EGYPT SUDAN AFGHANISTAN
SYRIA LEBANON JORDAN
YEMEN

CreditCard Services Co. Sal
Capital: L.L. 10,000,000,000 fully paid, R.C.B 62620
Registered at the Central Bank of Lebanon as a Financial Institution under number 30
150 Cosmopolis Street, Beirut 11032120 - P.O.Box 113 - 6406, Lebanon
Email: info@ccsb.com - Tel: 961 1 742 355 - Fax: 961 1 352 281

خلاصة عامة: تحديات المرحلة

إن التحديات التي يواجهها لبنان على مستوى المالية العامة كبيرة جداً، لا بل تكاد تكون الأكبر من بين جميع التحديات، في ظل الخسائر الكبيرة، التي

اتجاهات نمو الدين العام حتى نهاية 2006

27 - إن التوقعات الأولية، التي سبقت

من منطق إعادة الاعمار الى منطق إنماء الاقتصاد

د.مكرم صادر*

الثقة بالبلد المدخل الى المستقبل

بينما تشرّف الحرب على وضع أوزارها وتبتدى فداحة أضرارها يوماً بعد يوم، وتتراوح تقديرات الأضرار الناتجة عن الحرب المرتبطة بها من 5 إلى 15 مليار دولار!! - ويصعب في الحقيقة حصر الكلفة الفعلية قبل إجراء مسح شامل ومركّز وقيل وضع دراسات موثوقة وموثقة حول حجم توقف وتراجع النشاط الاقتصادي. وفي اعتقادنا أن الأضرار المباشرة وغير المباشرة قد تكون بحدود 20% من الناتج المحلي الإجمالي المقدّر بما يزيد عن 22 مليار دولار، وهي خسارة فادحة جداً بكل المقاييس للإقتصاد والمجتمع اللبناني. وسيترتب عليها انعكاسات تحتاج لسنوات عديدة من الجهود المنظمة للسيطرة عليها وتخطيها. هذا إذا انتظمت الجهود وخلصت النوايا واستقرت الأوضاع، ويرتكز الاستقرار في نظر مجتمع الأعمال والمال الى ركيزتين تتمثلان في التماسك الداخلي من خلال شرعية الدولة والامسك الخارجي بالازمة من خلال الشرعية الدولية.

فهذان الامسك والتماسك يقيان البلاد أزمة ثقة ان وقعت قد تتعدى مخاطرها كل الدمار الحاصل بالمساكن والمؤسسات والبنى التحتية وكذلك كل الخسائر الناتجة عن توقف النشاط الاقتصادي وتراجع ابلان العدوان او الخسائر التي ستنتج في المستقبل المنظور.

أولا - في الآثار الاقتصادية للحرب:

يقدر ما فتاجاً اللبنانيون بسهولة انطلاق الحرب وبسهولة تظلي المجتمع الدولي عنهم فتفاجؤا بكل هذا الدمار في وقت كانت كل الجهود منصبة على التحضير لمؤتمر بيروت للدول المانحة درءاً للأخطار والمخاطر الاقتصادية المالية التي كانت تحاصرهم، وبنيتية هذه الحرب المدمرة اتسعت وتمتدّت أزمته الاقتصادية في تجلياتها الرئيسية الثلاثة، ففاقت الحرب أولاً

4.41 مليارات دولار الأضرار المباشرة وغير المباشرة

وضعية المالية العامة للدولة مديونية وعجزاً، فالدولة تنقلص إيراداتها مع الركود الاقتصادي بينما يزداد انفاقها مع تزايد الطلب على خدماتها. والدولة يتقلص فائضها الأولي مما يزيد في حجم المديونية وفي خدمتها يضاف إليها مستويات الفوائد العالمية المرتفعة وامكانية تراجع التصنيف السيادي للبلد الى ما دون الـ B-.

وفاقت الحرب ثانياً وضعية الميزان الخارجي أو ميزان المدفوعات الجارية جراء توقف الصادرات أبان فترة الأعمال الحربية وبسبب الحصار الذي ما زال قائماً ومع توقع تراجع هذه الصادرات بسبب الدمار الذي لحق بالمؤسسات وبمخزون السلع المعد للتصدير، كما أن ضرب موسم السياحة الصيفية للعام 2006 يقاوم العجز الخارجي بعد أن كان يساهم بشكل متزايد خلال السنوات الماضية في تخفيف العجز التجاري الناتج عن الاستيراد، وسيترتب على زيادة استيراد المعدات والمكائن والتجهيزات والمواد الأولية والوسيلة في مرحلة إعادة التأميل والبناء ارتفاعاً في عجز البلد الخارجي. وليس مؤكداً أن المنح والاعانات والهبات والمساعدات التي من المتوقع أن تقرر وتصل الى لبنان ستفوق المتطلبات المذكورة.

وفاقت الحرب ثالثاً من حيث ضعف الطاقة الانتاجية لقطاع المؤسسات، فالتدمير المتعمد للعديد من المؤسسات الانتاجية وتقطع أوصل البلاد بما يعيق حركة الانتاج والبتادام وضرب البنية التحتية بما هي عنصر مساعد للفعالية الاقتصادية وشل المرافق مع انعكاسها على الاستيراد والتصدير وتجهيز شريحة شابة وحيوية من الشباب المتخصص والمهني كل ذلك يجعل الطاقة الانتاجية أصلاً تضعف أكثر مع ما سينتج عن هذه العوامل مجتمعة من تراجع في مستوى المعيشة والعمالة والمدخلات.

ثانياً - أفكار أولية لمقاربة آثار الحرب الاقتصادية

إزاء هذه الآثار العميقة التي خلفتها الحرب على بنية الاقتصاد والاجتماعي في لبنان يطرح بقوة على اصحاب الرأي والقرار في القطاعين العام والخاص التساؤل حول المقاربة الافضل لإعادة الاعمار. لا يسمح المقال بدخول منهجي الى أدبيات إعادة الاعمار ونكتفي بالعودة الى جعل إعادة الاعمار فرصة ثمينة للإنماء، فالعالم على سبيل المثال أسس عام 1944 في "بروتن وودز" بعد الحرب العالمية الثانية البنك الدولي للتعمير والانماء (IBRD).

* أمين عام جمعية المصارف

هل تغطي المساعدات الواردة الى لبنان الكلف النهائية للاعمار؟ التصارب تجاوز ارقام الخسائر الى احتساب قيم الدعم.. والتكرار هو العامل المشترك



مساعدات كثيرة وردت الى لبنان قابلها الكثير من الدمار والخسائر المباشرة وغير المباشرة، وعند احتساب تبعات العدوان الاسرائيلي يتم تجاهل قيمة هذه المساعدات وامكانية حسمها من الخسائر العامة للخروج برقم موضوعي، ورغم عدم وضوح الرؤيا حتى الان الا انه يمكن رسم صورة قريبة تحدها المعطيات المتوافرة.

خلال العدوان الاسرائيلي الاخير على لبنان تم تدمير ما مساحته نحو 5 ملايين متر مربع، في الوقت الذي كان من المتوقع ان يتم بناء ما مساحته 5 ملايين متر مربع هذا ما قاله نقيب المهندسين سمير صرّوص الذي اعتبر أن ورشة إعادة الاعمار تحتاج لسنتين أو ثلاث، وعلى الرغم من التباين في الارقام حول عدد الوحدات السكنية المدمرة، فإننا نستطيع ان نحصل على رقم واقعي أقرب الى الحقيقة اذا ما بعدنا عن طرحنا الاهداف السياسية "المبينة" ويتراوح هذا الرقم بين 28 ألف و29 ألف وحدة سكنية.

توزعت الاحصاءات حسب المحافظات كالتالي:

• محافظة النبطية وتضم قضاء بنت جبيل وقضاء مرجعيون - حاصبيا وقضاء النبطية حوالي 16 الف وحدة سكنية مدمرة.

• محافظة الجنوب قضاء صور بشكل خاص حوالي 4200 وحدة سكنية وعقارية مدمرة.

• محافظة البقاع حوالي 360 وحدة سكنية وعقارية.

• محافظة جبل لبنان (أي الضاحية الجنوبية) حوالي 6 آلاف وحدة سكنية وعقارية.

وفيما يتعلق بالبحر فقد تدمر حوالي 80 جسراً و100 عبارة بكلفة تتراوح بين 400 مليون و500 مليون دولار. وفي تقرير سابق لمجلس الإنماء والاعمار أشار الى أن الخسائر المباشرة التي تكدها لبنان حتى منتصف آب تقدر بـ 3.6 مليار دولار - مليار دولار للبنى التحتية و 2.4 للمساكن.

السوق الأوروبية المشتركة مليار دولار كما جرى إقرارها في استوكهولم. ملحقات للمساعدة الأوروبية بقيمة 150 مليون دولار.

المساعدة السعودية 550 مليون دولار، ومليار دولار وديعة في المركزي المساعدة الكويتية 400 مليون دولار.

مساعدة قطر 300 مليون دولار لم يجر تحديدها نهائياً.

مساعدة الإمارات ودول اخرى بقيمة 500 مليون دولار.

مساعدة الولايات المتحدة 230 مليون دولار.

الحكومة البريطانية 68 مليون دولار.

مساهمة البنك الاسلامي بقيمة 250 مليون دولار بين قروض ميسرة وهبات.

يبدو للوهلة الاولى أن لبنان قد استطاع الحصول على الاموال اللازمة لإعادة الاعمار وان هذه الاموال تستطيع القيام بوظيفتها بمجرد وضها ضمن القنوات المناسبة، لكن الصورة في الواقع هي أعقد من ذلك.

ان الركون الى ارقام غير صادرة عن جهات رسمية في مجال كهذا يحمل معه هامشاً من الخطأ. صحيح ان حوالي مليار دولار قد تم إقرارها في استوكهولم كمساعدات للبنان، لكن من صلب مكونات هذا الرقم هو المساعدات المقدمة من الدولة القطرية بما فيها المبالغ المخصصة لإعادة اعمار بلدي بنت جبيل والخيما بقيمة 300 مليون دولار وينسحب هذا الامر على المساعدات الأميركية حيث تم المساهمة الأميركية في المؤتمر بقيمة 180 مليون دولار هي أصل جزء من المساهمة الأميركية الاجمالية والتي تبلغ 230 مليون دولار.

من جهة ثانية فهناك مساعدات

أنت على شكل قروض ميسرة، كما أن هنالك مساعدات لم تذكر في احصاء المساعدات المذكور وهي مساعدات عينية ومتفرقة وغيرها من المساعدات الفردية المتفرقة، التي لها الكثير من الهمية، إذ جرى التداول ومن قبل مسؤولين في الدولة اللبنانية أن المساهمات الفردية لإعادة بناء الجسور والتي تتراوح كلفتها بين 400 و500 مليون دولار قد شملت كل الجسور.

كذلك لا يمكن القول أن المساعدات المخصصة للبنان - بغض النظر عن حجمها - ستتجه كلها الى اعادة الاعمار فالحكومة اللبنانية في مؤتمر ستوكهولم اشارت الى الواجهة التي ستستجيب اليها المساعدات تحت عنوان "مبادرة الانعاش" وحددت كالتالي:

• الزواج واللجوء

• الالغام والقنابل غير المنفجرة

• البنية التحتية

• المياه والصرف الصحي

• الصحة

• التربة

• البيئة

• البطالة والمعيشة

• الانتاج الزراعي

• الانتاج الصناعي

• المساعدة الطارئة لمخيمات اللاجئين الفلسطينيين

انا هل حجم المساعدات كافياً لتعويض الخسائر التي لحقت بلبنان؟ تتقسم الخسائر في لبنان الى قسمين مباشر وغير مباشر، وبحسب تقرير "مركز المساندة الاقتصادية" ان اضرار الاقتصاد الوطني من جراء العدوان الاسرائيلي وصلت الى 11.4 مليار حتى 15 آب.

"الإنماء والإعمار" يوقع وال الصندوق العربي 3 قروض ومنحة بقيمة 227 مليون دولار



وقع مجلس الإنماء والإعمار في مبنى المجلس، ثلاث اتفاقيات قروض ميسرة ومنحة، تبلغ قيمتها الاجمالية حوالي 227 مليون دولار، مع الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي. وقام بالتوقيع عن المجلس رئيسه نبيل الجبر وعن الصندوق رئيس مجلس الإدارة المدير العام عبد اللطيف الحمد، بحضور وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية جان أوغاسبيان ومستشار وزير الطاقة حسن جعفر.

والاتفاقية الأولى هي عبارة عن قرض قدم الى لبنان أثناء العدوان للمساهمة في تمويل مشروع إعادة اعمار البنى التحتية الأساسية المتضررة من العدوان الاسرائيلي. وتبلغ قيمة الاتفاقية حوالي 102 مليون دولار، وهي تشمل مشاريع إعادة تأهيل البنى التحتية في قطاعات النقل (70 في المئة)، الكهرباء (10 في المئة)، المياه (10 في المئة)، بالإضافة الى نسبة 10 في المئة من قيمة الاتفاقية كإمالة احتياطية، وتبلغ نسبة الفائدة الى 3 في المئة مع فترة إجمال تصل الى 10 سنوات وفترة سداد 20 سنة.

وتهدف الاتفاقية الرابعة للمساهمة في تمويل مشروع التطوير الإداري في إدارة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. وتبلغ قيمة القرض حوالي 30 مليون دولار. وتبلغ نسبة الفائدة الى 4.5 في المئة مع فترة إجمال تصل الى 6 سنوات وفترة سداد 16 سنة.

وتهدف الاتفاقية الرابعة للمساهمة في تمويل مشروع التطوير الإداري في إدارة مكتب وزير الدولة لشؤون التنمية الإدارية. وتبلغ قيمة القرض حوالي 30 مليون دولار. وتبلغ نسبة الفائدة الى 4.5 في المئة مع فترة إجمال تصل الى 6 سنوات وفترة سداد 16 سنة.

38.8 مليار دولار الدين العام نهاية حزيران

في نهاية حزيران 2006، بلغ الدين العام الاجمالي 58524 مليار ليرة (أي ما يعادل 38.8 مليار دولار أميركي) دون تغيير يذكر بالمقارنة مع نهاية الشهر الذي سبق حيث بلغ 58458 مليار ليرة.

وبذلك يكون الدين العام الاجمالي قد ازداد بمقدار 506 مليار ليرة ونسبة 0.9% في النصف الاول من العام 2006. أما الدين العام الصافي، والمحتسب بعد تنزيل ودائع القطاع العام لدى الجهاز المصرفي، فارتفع من 52428 مليار ليرة في نهاية العام 2005 الى 53638 مليار ليرة في نهاية حزيران 2006 أي بمقدار 1210 مليار ليرة ونسبة 2.3%.

وفي نهاية حزيران 2006، بلغت قيمة الدين العام المحرر بالميرة اللبنانية 28556 مليار ليرة (+140 مليار ليرة عن نهاية الشهر الذي سبق) مشكلة ما نسبته 48.8% من إجمالي الدين العام مقابل ما يعادل 29968 مليار ليرة للدين المحرر بالعملة الاجنبية (74- مليار ليرة عن نهاية الشهر الذي سبق)، أي ما نسبته 51.2% من الدين العام الاجمالي.

على صعيد تمويل الدين العام المحرر بالميرة، يبين الجدول استمرار ارتفاع حصة المصارف لتصل الى 59.2% في نهاية حزيران 2006 مقابل 58.0% في نهاية أيار 2006 وحصة القطاع غير المصرفي (من 12.8% الى 13.4% على التوالي) مقابل انخفاض حصة مصرف لبنان من 29.2% الى 27.4% في نهاية الشهرين على التوالي. أما في ما يخص تمويل الدين المحرر بالعملة الاجنبية، والذي بات يشمل مبلغ 419 مليار ليرة، وهي عبارة عن سندات خاصة بالدولار الأميركي تم إصدارها في كانون الاول 2005 لدفع تعويضات الاستلاكات.

اخبار مصرفية ومالية



75 مليار دولار موجودات المصارف والودائع زادت 5.8% حتى حزيران

في نهاية حزيران 2006، ارتفعت الموجودات/المطلوبات الاجمالية والمجمعة للمصارف التجارية العاملة في لبنان الى ما يعادل 113059 مليار ليرة (أي ما يوازي 75.0 مليار دولار) مقابل 111828 مليار ليرة في نهاية أيار الماضي و106015 ملياراً في نهاية العام 2005 (99905 مليارات في نهاية حزيران 2005). وبذلك، تكون الميزانية الاجمالية المعبرة عن النشاط المصرفي قد ازدادت بنسبة 6.6% في النصف الاول من العام 2006، في حين كانت قد تراجعت بنسبة 2.2% في الفترة ذاتها من العام 2005 بفعل التطورات التي عاشها لبنان آنذاك. ولدى تناول فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في حزيران 2006، نجد أن اجمالي الموجودات/المطلوبات قد ازداد بنسبة جيدة 13.2%.

الودائع الاجمالية في المصارف التجارية

في نهاية حزيران 2006، ارتفعت الودائع الاجمالية لدى المصارف التجارية التي تضم ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم وودائع القطاع العام، الى ما يعادل 92729 مليار ليرة وشكلت 82.0% من اجمالي المطلوبات، مقابل 91603 مليارات في نهاية أيار الماضي و87611 ملياراً في نهاية العام 2005 (81557 ملياراً في نهاية حزيران 2005). وفي النصف الاول من العام 2006، ازدادت الودائع الاجمالية بنسبة 5.8% مقابل تراجعها بنسبة 3.1% في الفترة ذاتها من العام 2005 بسبب الازدواج التي شهدتها لبنان آنذاك، أما اذا تناولنا فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في حزيران 2006، تكون الودائع الاجمالية قد ازدادت بنسبة جيدة بلغت 13.7%.

من ناحية أخرى، ارتفع معدل دورة ودائع القطاع الخاص المقيم وغير المقيم بشكل بسيط من 72.73% في نهاية أيار 2006 الى 72.76% في نهاية 2006 مقابل مستويات اعلى بلغت 73.13% في نهاية العام 2005 و74.51% في نهاية حزيران 2005.

في نهاية حزيران 2006، ارتفعت الودائع الاجمالية للقطاع الخاص المقيم لدى المصارف التجارية الى ما يعادل 75898 مليار ليرة وشكلت 67.1% من اجمالي المطلوبات، مقابل 74830 مليار ليرة في نهاية أيار الماضي، و71632 مليار ليرة في نهاية العام 2005، و67419 ملياراً في نهاية حزيران 2005). وفي النصف الاول من العام 2006، ارتفعت هذه الودائع بنسبة 6.0% مقابل تراجعها بنسبة 1.2% في الفترة ذاتها من العام 2005. اما اذا أخذنا الفترة الممتدة من نهاية حزيران 2005 لغاية حزيران 2006، فتكون هذه الودائع قد ازدادت بنسبة جيدة بلغت 12.6%.

وفي النصف الاول من العام الجاري، ازدادت كل من الودائع بالليرة بنسبة 8.8% والودائع بالعملة الاجنبية بنسبة 4.7%. وفي نهاية حزيران 2006، بلغ معدل دورة ودائع القطاع الخاص المقيم 68.41% مقابل 68.39% في نهاية أيار الماضي و69.23% في نهاية العام 2005 (71.22% في نهاية حزيران 2005).

في نهاية حزيران 2006، ارتفعت ودائع القطاع الخاص غير المقيم لدى المصارف التجارية الى ما يوازي 10289 مليون دولار مقابل 10073 مليون دولار في نهاية أيار الماضي و9469 مليوناً في نهاية العام 2005 (8368 مليون دولار في نهاية حزيران 2005)، لتكون قد ازدادت بنسبة 8.7% من النصف الاول من العام 2006، مقابل تراجعها بنسبة 12.5% في الفترة ذاتها من العام 2005.

ودائع القطاع المالي غير المقيم

في نهاية حزيران 2006، بلغت ودائع القطاع المالي غير المقيم لدى المصارف التجارية العاملة في لبنان حوالي 2375 مليون دولار، مقابل 2032 دولار في نهاية أيار الماضي و2165 مليون دولار في نهاية العام 2005. وارتفعت هذه الودائع بنسبة 9.7% في النصف الاول من العام الجاري.

الاموال الخاصة للمصارف التجارية في نهاية حزيران 2006، بلغت الاموال الخاصة للمصارف التجارية ما يعادل 8234 مليار ليرة مقابل 8330 ملياراً في نهاية الشهر الذي سبق، و6411 ملياراً في نهاية حزيران 2005 (5751 ملياراً في نهاية حزيران 2005)، مشكلة 7.3% من اجمالي الميزانية المجمعة و29.4% من مجموع التسليفات للقطاع الخاص. وارتفعت الاموال الخاصة بنسبة مهمة بلغت 28.4% في النصف الاول من العام 2006، وبنسبة 43.2% في فترة الاثني عشر شهراً المنتهية في حزيران 2006.

خط ائتمان بـ25 مليون دولار بين "تمويل التجارة" وعوده سرادار

أعلنت مجموعة عوده - سرادار عن توقيع اتفاق خط ائتمان بين المجموعة وبرنامح تمويل التجارة العربية. ووقع الاتفاق نيابة عن البرنامج الرئيسي التنفيذي رئيس مجلس الادارة جاسم المنايع، ونيابة عن بنك عوده - مجموعة عوده سرادار رئيس مجلس الادارة المدير العام ريمون عوده. وتبلغ قيمة خط الائتمان الممنوح لبنك عوده - مجموعة عوده سرادار 25 مليون دولار، لإستخدامه في تمويل التجارة الخارجية للبنان. وبهذا الخط، يصل عدد خطوط الائتمان التي قدمها البرنامج لوكالاته الوطنية المعتمدة في لبنان الى 89 خط ائتمان قيمتها الاجمالية 843 مليون دولار.

رعد: 3.5 ملايين دولار كلفة إزالة ردم الأبنية المهدامة كلياً في الضاحية والهيئة توزع المساعدات في كل المناطق وتعمل على تأهيل المدارس وإعادة الإعمار

أمين عام الهيئة العليا للإغاثة اللواء يحيى رعد أكد في حديث لـ "الاعمار والاقتصاد" ان نشاط الهيئة كان كله معن ويعتمد الشفافية، وخلال الحوار معه تلقى رعد اتصالاً من قاض كبير في ديوان المحاسبة كان يثرف مع فريق قضاة على عمل الهيئة وقال رعد ان الاتصال هنا على الدقة والنزاهة في أرقام ومعلومات الهيئة وأكد رعد أن الهيئة تسعى لاعتماد الخدمات والهبات المجانية في عملها وإذا تعذر ذلك فهي تحصل على أدنى الاسعار الممكنة في العروضات المقدمة، والهيئة هي المسؤولة اليوم عن تمويل عملية ازالة الركام حيث كلفت شركة خاصة بهذا العمل في الضاحية، وبلغت الكلفة حتى الآن 3.5 ملايين دولار، على أساس ان هذه الكلفة تشمل إزالة كل الركام من

أثار عمل الهيئة العليا للإغاثة خلال الفترة الماضية الكثير من علامات الاستفهام والتساؤلات.. وصلت الى حدود الاتهامات، حول الاموال المصروفة والتكاليف.. وبعد العدوان، لا تزال المشكلات قائمة، والاعانة مطلوبة. والمساعدات تتوالى، والهيئة مستمرة في العمل.. فكان حريق المخازن لمواد الاغاثة في مرفأ بيروت، الذي أدى الى طرح تساؤلات جديدة، ووصف البعض هذا الحريق بـ "الملتبس".

.. أما الامر المستجد بالنسبة لمتابعي عمل الهيئة فهو مهامها التي تتوسع يوماً بعد يوم لتضطلع بقضايا لم تكن ترتبط بها سابقاً كالاعمار وازالة الركام وفتح الطرقات وتأهيل المدارس...



في الوقت نفسه يتم العمل على ازالة الركام من الجنوب.

هل يوازي العمل في الجنوب العمل في الضاحية؟

كله أشغال الجنوب أقل.

ان مؤتمر ستوكهولم عقد على اساس انه مؤتمر هيئات الاغاثة لمساعدة لبنان ورصد فيه نحو 940 مليون دولار، هل ستمر هذه الاموال عبر الهيئة العليا للاغاثة؟

ان المؤتمر كان عبارة عن عرض نوابيا لتقديم مبالغ محددة لقطاعات مختلفة كالمدارس والصرف الصحي والمياه، وقد عمدت الهيئة الى فتح حسابات في مصرف لبنان لكل قطاع على حدة، على أن تقدر في مرحلة لاحقة حجم المساعدات التي قدمت لكل قطاع حتى الآن لا يستطيع ان احد التفاصيل لأنني لا أتابع حركة المال بشكل يومي.

قدم بعض النواب اقتراحات بتأسيس هيئة عليا تضم الى هيئة الاغاثة مجلس الجنوب ووزارة المهجرين... للإشراف على عملية الاعمار، ما رأيكم بهذا الموضوع؟

ان طرح هذا الموضوع يؤكد جعل عدد كبير من المسؤولين لطبيعة عمل الهيئة التي تضم اصلا كل هذه الجهات ففي مجلسها ممثلين عن مجلس الجنوب ووزارة المهجرين والداخلية والتربية والاشغال والمالية والطاقة... وبالتالي فلا معنى لتأسيس هيئة رديفة.



إن التنظيم وآليات العمل من شأنهما أن يخففا من حتمية وجود فريق واسع.

وبالنسبة الى الميزانية التي تعمل بموجبها الهيئة؟

ان الهيئة تسعى الى تنفيذ الاشغال العاجلة والتي لا تحتل التأجيل على أن تردف الدولة اللبنانية حساب الهيئة من مصادر التمويل المتوافر لديها.

ولكن ما هو حجم الميزانية المتوافر حالياً لكي يتم الصرف على اساسه؟

ليست هذه هي آلية عمل الهيئة بل أن الهيئة تصرف الاموال حسب الاولويات والاحتياجات الملحة على أن يتم التسديد في وقت لاحق. والهيئة تسعى الآن الى تحديد الميزانية المطلوبة لكل قطاع على حدة.

ما هي التقديرات الاولى للمبالغ التي تم صرفها؟

ليس لدي كل المعطيات ولكن على سبيل المثال فإن تأهيل المدارس في بيروت وصيدا كلف مليون و150 الف دولار.

ازالة الركام في الضاحية الجنوبية بلغت كلفته حتى الآن 3 ملايين ونصف المليون دولار.

ما هي المرحلة التي وصلت اليها عملية ازالة الركام في الضاحية الجنوبية؟

تمت ازالة كل الابنية المهدامة كلياً حتى الآن على ان يبدأ العمل في المرحلة الثانية وهي الابنية المهدامة جزئياً والآلية الى السقوط. وهذه لم تقدر كلفتها بعد.

هل هذا يعني توزيع المساعدات على قرى لم تتعرض للعدوان وكيف يتم تحديد العلاقات المحتاجة؟

نعم، فإن الهيئة وزعت فقط المساعدات الغذائية على 100 قرية وبلدة في مختلف المناطق اي بما يقدر بنحو 20 الف حصة غذائية واليوم ستوزع على 60 قرية في بعلبك والضاحية الجنوبية... أما آلية التوزيع فتتم من خلال التعاون مع المحافظون في المناطق والبلديات إذ عمم المحافظون على رؤساء البلديات التابعة لكل محافظة تحديد الحصص التي يحتاجون اليها لكي تعتمد الهيئة اى صرفها، وبالتالي هذا هو مصدر المعلومات الاساسي لدينا.

كما نقوم بتأهيل المدارس التي كانت مراكز لتجمع النازحين تمهيداً لكي نتأثر باستقبال الطلاب على أبواب العام الدراسي.

الا يحتاج عمل بهذا الحجم الى فريق عاملين واسع؟

الدولية للمعلومات تستطلع آراء اللبنانيين حول حرب تموز 2006 57.6% يؤيدون عملية الأسر و 45% يرشحون عون للرئاسة

من إسرائيل. أفاد به 27.6% من المستطلعين يأتي بعده سليم الحص (25.9%) ونجيب ميقاتي (21.6%)، سعد الحريري (11.3%) وعمر كرامي (8.1%) وشخصيات أخرى (5.5%).

وفي مقارنة مع استطلاع سابق اختارت نسبة 30% من المستطلعين الرئيس نجيب ميقاتي لتولي رئاسة الحكومة، سليم الحص (23.6%) سعد الحريري (22.6%) وفؤاد السنيورة (17.7%) وهذا يؤثر الى تقدم في نسبة المؤيدين للرئيس فؤاد السنيورة وما يؤثر أيضاً الى عدم رغبة المستطلعين خاصة السنة والدروز في تولي سعد الحريري رئاسة الحكومة مع بقاء الرئيس لحدود في سدة الرئاسة.

النظرة الى المستقبل أظهر الاستطلاع أن ما نسبته 15.3% من المستطلعين يسعون للهجرة، 21.5% ينتظرون ويتربصون الأوضاع قبل السعي للهجرة، في حين أن الاكثية 58.9% قررت البقاء في لبنان.

المرشح المفضل لرئاسة الحكومة جاء الرئيس فؤاد السنيورة كأفضل مرشح لتولي رئاسة الحكومة تبعاً لما

بقائه لأنه ضماناً وطنية، 34% لإجراء حوار حول نزعه، 22.3% بقائه للدفاع عن لبنان بالتنسيق مع الدولة، 11.4% نزعه بعد انسحاب إسرائيل من مزارع شبعاً وترحيل الاسرى، 3.8% بقائه لحين ايجاد حل للصراع العربي الإسرائيلي.

وبعد هذه الحرب كان لافتاً أن 59.8% من المستطلعين، وهم الاكثية، يؤيدون مقولة "أن سلاح حزب الله يردع إسرائيل من الاعتداء على لبنان" يخالفهم بذلك 30.9% وأجاب 9.3% "لا موقف".

شخصية السيد حسن نصر الله بالرغم من الاختلافات الكبيرة في النظرة الى حزب الله فإن هناك شبه تقدير لشخصية الامين العام السيد حسن نصر الله حيث يصفه 82.4% من المستطلعين بأنه صادق ووطني.

الموقف من الجيش اللبناني تؤيد اأكثية المستطلعين الساحقة (89.3%) نشر الجيش اللبناني في الجنوب لكن نسبة مرتفعة تصل الى 69.9% من المستطلعين لا تعتقد أن الجيش اللبناني قادر على حماية لبنان

الموقف من أسس حزب الله للجنديين الاسرائيليين انقسمت مواقف اللبنانيين تجاه هذه العملية إذ بلغت نسبة المؤيدين 57.6% يعارضهم 33.9% وأجاب 8.5% "لا أعرف".

وهذا التأيد لعملية الاسر مرده أساساً الى اعتقاد اأكثرية المستطلعين (66.3%) أن عملية الاسر كانت ذريعة للحرب وان إسرائيل كانت تستعد للحرب قبل عملية الاسر.

فيصاف 65.5% من المستطلعين، وهم الاكثية، الحرب بأنها حرب أميركية اسرائيلية على لبنان بينما يصفها 15.6% بأنها حرب ايرانية سورية على إسرائيل وأميركا. واختلفت المواقف في تفسير هذه النهاية فاعتبرت اأكثرية (59.2%) انتصاراً لحزب الله وللبنان.

الموقف من القرارات الدولية ونشر الجيش في الجنوب يحظى نشر الجيش اللبناني في الجنوب بتأييد 89.3% من المستطلعين بينما ينخفض التأيد لنشر القوات الدولية الى 77.7%.

الموقف من سلاح حزب الله ظل انقسام حوله ففي وقت يؤيد 9.6% من المستطلعين نزعه بالقوة فوراً وتسليمه الى الدولة يؤيد 17.4%

الطائفة/الموقف	ماروني	كاثوليك	سني	شيعي	دروزي
مؤيد	41.5%	50%	46.9%	93.6%	20%
معارض	44.7%	39.7%	43%	3.6%	77.8%
لا أعرف	13.8%	10.3%	10.1%	2.8%	2.2%

تقرير بنك عودة الاقتصادي للفصل الثاني: "مواجهة التحدي الكبير لاستعادة الثقة المفقودة"

"ستاندرد أند بورز": التحديات التي ينبغي للبنان ان يواجهها على المدى المتوسط لا تزال كبيرة جداً

أصدر بنك عودة تقريراً اقتصادياً عن الفصل الثاني من العام 2006 وأشار الى ان اندلاع الحرب على لبنان يوم 12 تموز والحصار الجوي والبحري كبد البلاد خسائر بشرية واقتصادية ومادية لم يعرف لها مثيل منذ عام 1990.

ولفت التقرير ان معظم القطاعات اصيبت بالركود. وقدر حجم الخسائر بما لا يقل عن 40 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي (حوالي 8 مليارات دولار على أساس الناتج بحوالي 20 مليار دولار).

واعتبر التقرير ان اضرار الحرب نتج عنها نقص في النمو الاقتصادي بنسبة 6 في المئة، وذلك فإن سنة 2006 لن تكون سنة نمو اقتصادي. وأشار الى ان الانكساعات على الاسواق المالية كانت اقل من المتوقع ومما أصاب القطاعات الاقتصادية.

كما بين التقرير ان الدين العام حتى نهاية حزيران 2006 بلغ حوالي 38.8 مليار دولار بزيادة 7.7 في المئة مقارنة مع حزيران من العام الماضي.

كانون الاول 2005)، وتصل هذه النسبة الى 105.1% لدى احتساب الاحتياطي من الذهب.

النشاط المصرفي

بين كانون الأول 2005 وحزيران، 2006 سجلت موجودات المصارف الاجمالية نمواً جيداً بقيمة 7044 مليار ليرة، أي بنسبة 6.6%، وهذه النسبة هي الأكبر بالمقارنة مع الفترات نفسها من السنوات السابقة. ومن جراء ذلك، ارتفعت موجودات المصارف الاجمالية من 106015 مليار ليرة الى 113059 مليار ليرة. وكانت ودائع الزبائن المحرك الأساسي لهذا النمو، إذ ارتفعت بقيمة 5502 مليار ليرة وبنسبة 6.4% خلال النصف الأول من السنة. ونتج ارتفاع ودايع الزبائن عن ازدياد ودايع المقيمين بقيمة 4266 مليار ليرة وازدياد ودايع غير المقيمين بقيمة 1236 مليار ليرة. أما نمو التسليفات فكان أقوى نسبياً، إذ بلغت قيمته 1931 مليار ليرة ونسبته 7.4% في ظل التحسن العام للأوضاع الاقتصادية.

ارتفعت ربحية المصارف بوضوح في النصف الأول من السنة الحالية. وفي غياب النتائج الإجمالية، يلاحظ أن مجموع أرباح المصارف الكبرى (الفئة الفا التي تزيد ودايع كل منها عن ملياري دولار) سجلت نمواً بنسبة 46% مقارنة مع الفترة المماثلة من العام 2005.

اعتبرت وكالة التصنيف المالي "ستاندرد أند بورز" ان الاقتصاد اللبناني صمد امام تبعات العدوان الاسرائيلي وأن الحكومة اللبنانية أوفت بموجباتها المالية في اثناء النزاع، لكنها حذرت من ان الأوضاع المالية اللبنانية تبقى "هشة" الى حد بعيد.

وأكد المحلل المالي في الوكالة فاروق سوسة ان "الاقتصاد اللبناني صمد كما صمدت المالية العامة امام الخطر المباشر الذي كان سببه النزاع مع اسرائيل وقد نتج منه تدمير قسم كبير من لبنان".

وقالت "ستاندرد أند بورز" ان "الحكومة اللبنانية تمكنت في اثناء النزاع من ايفاء كل موجباتها المالية بفضل تحسين ادارة ماليتها العامة الذي نجحت في تحقيقه قبل بدء النزاع".

اعتبر ان الأوضاع المالية اللبنانية لا تزال كبيرة جداً. وقال سوسة "بحسب تقديرات اولية جداً، قد ترتفع الآثار المالية للحرب الى ما يوازي 6% من اجمالي الناتج الداخلي، علماً ان الرقم النهائي سيكون متوقفاً على السرعة التي سيتمكن الاقتصاد بموجبها من استعادة نهوضه وعلى حجم المبات التي ستسمح لاعادة اعمار البلاد". واعتبر ان الأوضاع المالية اللبنانية

33% ليصل الى 41357 عملية في الفترة نفسها. من جراء ذلك، ارتفع متوسط قيمة الصفقة العقارية بنسبة 8.4% مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2005، ما يعكس استمرار الميل الى العقار الغالي الثمن. وقد استأثرت بيروت بنسبة 42.2% من الرسوم العقارية المستوفاة في الأشهر الاربعة الأولى من عام 2006. تلتها بعدياً (20.2%) من المجموع، ثم المتن (14.1%) فكبروان (8.7%) فبلن الشامالي (6.5%) فبلن الجنوبي (5%) فالبقاع (2.6%).

التجارة والخدمات

شهد قطاع التجارة والخدمات شيئاً من الحيوية خلال النصف الأول من عام 2006، ازدياد عدد السياح في لبنان بنسبة 49% خلال النصف الأول من عام 2006 ليصل الى 630804 سائح.

القطاع التجاري

ارتفع الحكم الاجمالي للصادرات والواردات بنسبة 22.5% في النصف الأول من عام 2005 مقارنة مع الفترة ذاتها من عام 2005. غير ان تحسن الحركة التجارية ترافق مع ازدياد بسيط للضغط الخارجي، بحيث ارتفع العجز التجاري بنسبة 9.2% قياساً على الفترة نفسها من عام 2005 ليبلغ 3756 مليون دولار في النصف الأول من عام 2006.

لقد شكل العجز العام 22.3% من اجمالي نفقات النصف الأول من السنة الحالية وانخفض بنسبة 12.6% مقارنة مع الفترة ذاتها من السنة الماضية. ويعود هذا التحسن الى ازدياد الإيرادات العامة بنسبة 15%، اي بما يعادل ضعفي ازدياد النفقات العامة في الفترة نفسها. على صعيد المديونية، بلغ الدين العام الاجمالي 58524 مليار ليرة، اي ما يوازي 38.8 مليار دولار، مرتفعاً بنسبة 0.9% مقارنة مع كانون الأول 2005 وبنسبة 7.7% مقارنة مع حزيران 2005 وبلغ الدين بالعملة الاجنبية 19.879 مليار دولار في حزيران 2006 مرتفعاً بنسبة 3.7% مقارنة مع كانون الأول 2005، ومستأثراً بنسبة 51.2% من اجمالي الدين العام في حزيران 2006 مقابل 49.8% في كانون الأول 2005.

القطاع العام

لقد شكل العجز العام 22.3% من اجمالي نفقات النصف الأول من السنة الحالية وانخفض بنسبة 12.6% مقارنة مع الفترة ذاتها من السنة الماضية. ويعود هذا التحسن الى ازدياد الإيرادات العامة بنسبة 15%، اي بما يعادل ضعفي ازدياد النفقات العامة في الفترة نفسها. على صعيد المديونية، بلغ الدين العام الاجمالي 58524 مليار ليرة، اي ما يوازي 38.8 مليار دولار، مرتفعاً بنسبة 0.9% مقارنة مع كانون الأول 2005 وبنسبة 7.7% مقارنة مع حزيران 2005 وبلغ الدين بالعملة الاجنبية 19.879 مليار دولار في حزيران 2006 مرتفعاً بنسبة 3.7% مقارنة مع كانون الأول 2005، ومستأثراً بنسبة 51.2% من اجمالي الدين العام في حزيران 2006 مقابل 49.8% في كانون الأول 2005.

تقرير فرنسبنك عن الفصل الثاني من 2006 10 مليار دولار التقديرات الاولية للأضرار والخسائر الاقتصادية

اعلن فرنسبنك في نشرته الاقتصادية عن الفصل الثاني من عام 2006 ان التقديرات الاولية للأضرار والخسائر الاقتصادية المباشرة للحرب هي بحدود عشرة مليارات دولار اميركي، وقد ترتفع في المحصلة النهائية الى 15 ملياراً. وفي دراسته عن تداعيات الحرب اوضح فرنسبنك انها ساهمت بشكل كبير في زيادة حدة الاختناقات والاختلالات البنوية والاقتصادية والمالية والاجتماعية، وخلفت تدميراً حاداً مركزاً لعدد من المناطق وابنيتهما السكنية ومؤسساتها التجارية والصناعية، كما طال التدمير المطارات والجسور والطرق ومؤسسات انتاج ونقل وتوزيع الكهرباء وقطاعات الاتصالات والمياه ومحطات توزيع المحروقات وحتى المنشآت العسكرية. وقد بلغت تكاليف اضرار العدوان الاسرائيلي الاخير المباشرة في البنية التحتية الاساسية هذه، حسب تقديرات مجلس الانماء والاعمار، اكثر من 3.6 مليارات دولار. وعند تقدير قيمة الخسائر المباشرة وغير المباشرة التي طالت القطاعات الاقتصادية الاساسية مثل السياحة والصناعة والتجارة والمصارف والعقارات ونتيجة تفتيت فرص العمل كانت واحدة هذا العام، الى جانب فرص

السياسي اصابه جزء كبير من الضرر غير المباشر، هذا القطاع الذي بدأ وأعدا هذا العام حيث تقدر خسارته بأكثر من 3 مليارات دولار وكان يؤمل معه جذب اكثر من 1.6 مليون سائح وتحقق دخل سياحي لا يقل عن اربعة مليارات دولار.

وأشارت الدراسة الى ان الحرب ادت الى إحداه بعض الضغوط على القطاع النقدي والمصرفي والمالي حيث حصلت بعض التحويلات من الليرة الى الدولار (نحو 2.2 مليار دولار) وبعض التحويلات من الخارج (2.5 مليار دولار). وقد أثبت مصرف لبنان عن براعة كبيرة في تأمين المحافظة على الاستقرار النقدي والمصرفي في ظل بعض الاجراءات النقدية والمصرفية الصارمة التي ادخلتها السلطات النقدية والمصرفية المعنية الى جانب الهندسات المالية التي يعتمدها مصرف لبنان منذ اندلاع الحرب واستمر في رسائهما على خلفية ضبط ايقاع السوق.

واكد التقرير على انه رغم صعوبة وقساوة الظروف الاقتصادية والمالية والاجتماعية فإن البلد لا يزال يمتلك مقومات صمود اقتصادي ومالي مهمة ومدعومة بعزم اللبنانيين على تجاوزها والبدء في عملية إعادة بناء وإعمار بلدهم مرة أخرى.

الاستثمار الضائعة او المجددة حالياً، فإن التكلفة الاجمالية لأضرار وخسائر هذا العدوان هي بحدود 10 مليارات وقد ترتفع المحصلة النهائية الى 15 ملياراً. وقد عمق من حدة هذه الاضرار الجسيمة حصار بحري وجوي دام حتى مساء يوم 7/9/2006.

وقد ترتب على هذه الحرب تعطيل عملية النمو الاقتصادي الذي تراجع بنحو المليار ونصف مليار دولار، والتي

بلغت قيمة الصادرات الزراعية 50 مليون دولار، مقابل 45 مليوناً في النصف الأول من عام 2005 مسجلة نمواً معتدلاً بنسبة 11%. في المقابل، لا تزال حصة الصادرات الزراعية من الصادرات الاجمالية آخذة في الانخفاض، إذ تراجت من 5.1% الى 3.8% مقابل 5.0% في المتوسط خلال السنوات الأربع الماضية.

معظم الصادرات اللبنانية، مستأثرة بنسبة 96% من اجمالي صادرات النصف الأول من عام 2006. وقد زادت قيمة الصادرات الصناعية بنسبة 51% في الأشهر الستة الأولى من السنة لتصل الى 1252 مليون دولار. غير ان هذا النمو الكبير عائد بخاصة الى الارتفاع الضخم بنسبة 414% لصادرات المجوهرات، وذلك جزئياً بسبب تصاعد أسعار الذهب والفضة العالمية. أما إذا استثنينا هذه الفئة، فتكون الصادرات الصناعية قد سجلت نمواً أكثر اعتدالاً، لا تتعدى نسبته 11% مقابل معدلات نمو أعلى بكثير في الفترات المماثلة من السنوات الثلاث الماضية.

البناء

ان قيمة وعدد الصفقات العقارية، وكذلك الرسوم المستوفاة على هذه الصفقات حسب إحصاءات مصلحة الشؤون العقارية، تعكس نمو الطلب. فقد بلغت قيمة الصفقات العقارية 976.9 مليون دولار في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2006، أي بزيادة كبيرة نسبتها 44% مقارنة مع الفترة المماثلة من عام 2005، في حين ان عدد هذه الصفقات ازداد بنسبة

لقد شكل العجز العام 22.3% من اجمالي نفقات النصف الأول من السنة الحالية وانخفض بنسبة 12.6% مقارنة مع الفترة ذاتها من السنة الماضية. ويعود هذا التحسن الى ازدياد الإيرادات العامة بنسبة 15%، اي بما يعادل ضعفي ازدياد النفقات العامة في الفترة نفسها. على صعيد المديونية، بلغ الدين العام الاجمالي 58524 مليار ليرة، اي ما يوازي 38.8 مليار دولار، مرتفعاً بنسبة 0.9% مقارنة مع كانون الأول 2005 وبنسبة 7.7% مقارنة مع حزيران 2005 وبلغ الدين بالعملة الاجنبية 19.879 مليار دولار في حزيران 2006 مرتفعاً بنسبة 3.7% مقارنة مع كانون الأول 2005، ومستأثراً بنسبة 51.2% من اجمالي الدين العام في حزيران 2006 مقابل 49.8% في كانون الأول 2005.

القطاع المالي، الوضع النقدي

بداية الأوضاع النقدية في النصف الأول من عام 2006 على شيء من الإيجابية. فالتحويلات النقدية ظلت طوال الفترة لصالح الليرة اللبنانية. وقد ارتفعت موجودات المصرف المركزي بالعملة الاجنبية من 11.7 مليار دولار في كانون الأول 2005 الى 12.7 مليار دولار في حزيران 2006، اي ما يوازي 73.3% من الكتلة النقدية بالليرة (مقابل 71.8% في

تلوث مياه البحر سابق لعدوان تموز.. وكلفة ازالة الفيول فقط 150 مليون دولار البنك الدولي: الكلفة الاجمالية لتدهور البيئة تعادل 2.1% من الناتج المحلي الاجمالي والتأثيرات الاقتصادية لتلوث الماء قدرت ب 1.07% قبل ابتلاع الشاطئ للنضط

عام 1996 من قبل مديرية الإحصاء المركزي) وهذا التلوث له تأثير مباشر على قيمة الفاتورة الصحية.

قام البنك الدولي في العام 2003 بدراسة لتقدير كلفة التدهور البيئي في لبنان. وقد اظهرت الدراسة ان الكلفة الاجمالية لتدهور البيئة نتيجة التأثيرات الصحية وتدهور نوعية وجودة الحياة تعادل 2.1% تقريباً من الناتج المحلي الإجمالي في لبنان. اما التأثيرات الاقتصادية لتلوث الماء على الصحة ونوعية الحياة فقد قدرت بحوالي 1.07% من الناتج المحلي الإجمالي.

واقع الشبكات

يتبين بعد مراجعة الظروف القائمة أن مستوى الخدمة المؤتمنة عبر شبكات أنظمة الصرف الصحي تتفاوت بشكل كبير بين منطقة وأخرى. ففي حين أن المدن الرئيسية مزودة بشبكات صرف صحي، إلا أنها تفتقر إلى محطات لمعالجة الصرف الصحي رغم أن عدداً من هذه المحطات هي إما قيد التحضير للتنفيذ أو قيد التنفيذ. أما معظم التجمعات السكانية الصغيرة، فهي غير مزودة بشبكات صرف صحي ولا بمحطات معالجة.

تستغرق أكثر من سنة نحو 150 مليون دولار تصريف المياه الى البحر

وإذا كانت الدراسات العلمية اكدت ان "هذه الكارثة هي من اكبر الكوارث البحرية التي تعرض لها لبنان. الا ان مشاكل كثيرة يتعرض لها البحر اذ يتم تصريف معظم مياه الصرف الصحي في لبنان الى البحر الابيض المتوسط من خلال المصببات البحرية أو في المجاري المائية المحلية، يصب ناتج تكرير محطة للمعالجة الأولية في الغدير في البحر بواسطة أنبوب بحري بطول 1.5 كلم، بينما كل التجمعات السكانية الساحلية تتخلص من مياهها المبتدلة غير المكررة بواسطة مصبات على طول الشاطئ. وتتم هذه الأنشطة بشكل مخالف لقوانين وانظمة البيئة اللبنانية المحلية، وكذلك مخالف للمواثيق والمعاهدات الدولية التي وقعتها لبنان لحماية الحياة البحرية وحماية البحر المتوسط. إضافة الى ذلك، فإن تسرب مياه الصرف الصحي الى طبقات المياه الجوفية والى المجاري المائية السطحية هو خرق فاضح لانظمة البيئة الطبيعية.



ومن ناحية أخرى، ولأنه قد يكون هناك نوع من التساهل في تطبيق قوانين منع التلوث، فإنه لا يوجد حافز لتحسين الإجراءات الصحية لجهة خفض التلوث، وهذا سبب رئيسي للمشكلة. إن وزارة البيئة قد أصدرت إرشادات لتصرف المياه المنزلية والصناعية المبتدلة. ومن المفترض تطبيق هذه الإرشادات على الصناعات المرخصة حديثاً وإعطاء فترة سماح لمدة 10 سنوات للصناعات الحالية. ولكن عدة معوقات تأخر تطبيقها، مثلاً، البنية التحتية غير موجودة لدعم القانون الذي يمنع تصريف المياه المبتدلة والغير مكررة إلى باطن الأرض أو في المياه السطحية، قد يكون ذلك بسبب أن الإدارة لا تملك المعرفة التقنية الكافية لتطبيق الإرشادات، أو أن وزارة البيئة لا تملك آليات التطبيق، إلخ.

يشكل البحر الابيض المتوسط مصدر من مصادر الدخل في لبنان، اذ أن شواطئه تعتبر معلماً هاماً من معالم السياحة في البلد. وقد سبق أن وقع لبنان على المواثيق والمعاهدات الدولية والاقليمية لحماية البحر من التلوث. ولهذا فإن الحكومة اللبنانية تسعى الى خفض مستوى التلوث في البحر المتوسط، وذلك من خلال منع، أو على الأقل خفض، تدفق مياه الصرف الصحي ومياه المجاري الصناعية دون معالجة الى البحر. واليوم يواجه لبنان ازمة جديدة فالتلوث النفطي الذي سببه العدوان الاسرائيلي ادى الى تلوث 140 كيلومتراً من الشواطئ اللبنانية ووصلت الى المياه السورية متابعاً طريقها في اتجاه تركيا واليونان، ويحذر المعنيون من تأثيرات ستتعاظم في المستقبل عبر انطال مركب البنزول وعدد من الاملاح في المياه. كذلك يتنوخ المسؤولون من بقعة التلوث النفطي على بيض التون وفرأخه التي تطفو على سطح المياه، كما على الزلاحف البحرية المتمركزة في جزر النخيل وصور وعلى الصيادين. وتبلغ كلفة عملية التنظيف التي



المجلس النيابي أمام مهام تشريع قوانين تواكب المرحلة ومراقبة الأداء الحكومي الاقتصادي والسياسي أبو فاعور: مجلس الجنوب قادر على لعب دور بارز في الاعمار.. ولهيئة وطنية شاملة

الكثير من الكلام أثير حول دور المجلس النيابي و"غيابه عن السمع خلال فترة العدوان"، دون إغفال الدور البارز لرئيسه نبيه بري خلال تلك الفترة، إلا أن المجلس لم ينعقد استثنائياً ولا مرة ولم يتحرك بأي اتجاه.. إلا أن حركته الناشطة واعتصام النواب خلال فترة الحصار أعادت إلى هذه الهيئة الدستورية نشاطها نوعاً ما وأعادتها إلى الصورة.. وانتهى الحصار.. فأى دور للمجلس المناسب لمنع أي هدر في التبرعات والأموال القادمة ولمراقبة أداء الحكومة ومساءلتها عن الدور الذي قامت به خلال العدوان.. وخلال الحصار.. والأهم من هذا كله مرحلة الخروج من الازمات وأدائها على المستوى الوطني وتلبية إحتياجات المواطنين والخطة الاقتصادية الواجب وضعها لمعالجة الاختلالات الحاصلة.

الآن؟ البلاد تمر بأزمات على كل المستويات من المعيشي إلى السياسي والاجتماعي والمالي والاقتصادي.. وهنا يبرز المجلس كسلطة تتمتع بدورين التشريع والرقابة.. وعلى مستوى التشريع.. الكل ينتظر مشاريع قوانين لتخفيف الأعباء عن المؤسسات وتسهيل إعادة الإعمار وضبط التجاوزات.. وعلى مستوى الرقابة فإنها اللحظة

خليل: الإعتصام أضعف الإيمان.. وبيان الحكومة فات عليه الزمن والمساءلة أمر حتمي

القطاعات المتضررة تحتاج إلى تعديلات في القوانين لتخفيف الأعباء أو تسهيل الإجراءات؟

نحن ندرس التشريعات اللازمة في اللجان والعمل جارٍ، ولا يستطيع أحد تفاصيل هذه التشريعات لأن كل لجنة أو كتلة تهتم بجوانب محددة، وكل كتلة يسعى للوصول إلى خطة عمل والخطة هي التي تفرض التشريع، ولكننا نعلم أن كل شيء في هذا البلد يحتاج إلى دعم لا سيما أن رئيس الحكومة نفسه قد قال أن لبنان بلد منكوب.

ان بعض الاقتراحات كالفاء الجمارك أو غيرها أمر جيد ويعبر عن حسن نية ولكننا نحتاج إلى خطة متكاملة وجديدة وشاملة. وهنا يؤكد أن البيان الوزاري الذي حصلت الحكومة على ثقة المجلس النيابي على أساسه في تموز 2005 أصبح خارج الزمن ونحتاج اليوم إلى ما يشبه بياناً وزارياً جديداً وهنا الكلام عن التبدل الحكومي لا يهدف إلى خلق أزمة حكم وإنما إلى سياسية جديدة وهذا أمر بات ملح لأن لبنان بعد 12 تموز ليس ما قبله.

أعمال الحكومة. كيف قمت بهذا الدور في وقت كان يكثر فيه الحديث من جهات سياسية فاعلة عن تقصير دور الحكومة وأدائها؟

لا نستطيع أن نحكم الخطأ قبل حصوله، وهنا لا أعني أن لا أخطئ ارتكبت وإنما أعني أن الحرب أدت إلى خلق تكاتف وتأييد للحكومة في ظل وضع استثنائي لكي لا يظهر الانقسام على القضايا الجوهرية، وقبل حصول الأحداث الأخيرة هذا الأمر كان دور المجلس ناشطاً لناحية الأسئلة التي كانت توجه إلى الحكومة والتي كانت يتحول بعضها إلى استجابات في حال عدم اقتناع النائب.. أما اليوم فهناك دور في المسألة ولكن لا نستطيع أن نلعبه من دون انعقاد جلسة لمجلس النواب لا سيما أننا لسنا الآن في دورة عادية أو استثنائية وعلينا أن ننظر حتى تثرين موعد انعقاد الجلسة عندها حكماً سنطرح الأسئلة لأن التقصير موجود مما لا شك فيه. ماذا عن التشريعات لا سيما أن

سيما دور المجلس من خلال الاعتصام استنكاراً للحصار الإسرائيلي ان ذلك ينطبق عليه القول المأثور: "ما لم تستطع أن تصلحه بيدك فيلسانك وهذا أضعف الإيمان".

وبلغت خليل إلى ان المجلس النيابي له دور هام في الحرب والسلام وهذا الاعتصام كان له اثر جيد لا سيما ان بعض النواب الحاضرين هم وزراء وبعضهم ينتمي إلى كتلتات كبيرة فاعلة في السياسة والاقتصاد، وقد برز الاجماع على رأي واحد وهذا أمر جيد، رغم أن الاعتصام كان رمزياً إلا أنه أدى إلى انعقاد مجلس النواب في أكثر من بلد عربي دعماً للبنان كما في أكثر من بلد أجنبي أيضاً وقدم الاعتصام ضغطاً معنوياً وأزال الفكرة القايلة بأن لبنان هو البلد المعتدي وان إسرائيل معتدى عليها.

ولكن إلى الجانب المعنوي ما هو دور المجلس عملياً لناحية التشريع والمراقبة...؟ ان دور المجلس اساساً هو دور التشريع والمساءلة ومهمتها هي مراقبة

أذا ما الحل؟

يقول أن الحل هو في تحريك عجلة الاقتصاد اللبناني والاعتماد على الانتاج الذاتي، وهذا لن يكون قبل فك الحصار لهذا كان تركيز مجلس النواب على هذا الأمر.

وعن دور الهيئة العليا للإغاثة، فأكد أن لها دورها ولكن حسب قدراتها وامكانياتها المتواضعة، ولكنه شدد على دور لمجلس الجنوب "الذي يعرف أوضاع المنطقة جيداً"، وهو أدري الناس بها، والقيمون عليها قوى سياسية وعلى تماس مباشر مع المواطنين..

كذلك لفت إلى دور الادارات الأخرى ووزارة المهجرين... وخرج أبو فاعور باقتراح يقضي بتأسيس هيئة وطنية تضم كل هذه الجهات لتضع خطة واحدة وإطار عمل واحد.

الموجودة في المرفأ تعادل وحدها كل المساعدات الممنوحة.

وعن الدور الذي يمكن أن يلعبه المجلس النيابي في تخفيف حدة الخسائر الاقتصادية لناحية استصدار تشريعات جديدة أكد أبو فاعور ان مجموعة تشريعات يجري بحثها ودراستها في لجنة الادارة والعدل تتعلق بالديون والاستحقاقات والتعامل مع المصارف والمهل القانونية، كذلك حصلت عدة إجتماعات في اللجان النيابية، منها لجنة الزراعة حيث تم البحث في آليات لتصرف المساعدات العينية للمزارعين.

أما عن المبالغ التي رصدت في مؤتمر ستوكهولم، والتي كان جزءاً كبيراً منها ضمن الإغاثة والمساعدات التي اقرت سابقاً أكد أبو فاعور أن معظم هذه المساعدات البالغة 950 مليون دولار لا يزال في إطار الوعود "ولكنها وعود ذات مصداقية عالية ولنا ثقة كبيرة فيها". ولكنه شدد على انه مهما كان حجم المساعدات فهي لن تعوض الخسائر التي تبقى أكبر بكثير.

وائل أبو فاعور

النائب وائل أبو فاعور أكد للإعمار والاقتصاد أهمية الاعتصام الذي نفذه النواب في المجلس استنكاراً للحصار الإسرائيلي.. وأشار إلى ان هذا الاعتصام كان له جدوى كبرى هي داخلية أولاً، إذ ابرز مشهداً توافقياً داخلياً، فأكد أن كل اللبنانيين هم ضد الاعتداءات الإسرائيلية، وضد الحصار.. وثانياً نادى جدوى خارجية إذا أطلق الاعتصام صيحة لاقت صدادها في العالم وحركت جهات كثيرة للمساعدة ومديد العون، لكي يساهم كل واحد حسب إمكانياته.

وعن التقديرات الرسمية لحجم الخسائر التي يتكبدها الاقتصاد اللبناني جراء هذا الحصار، قال أبو فاعور الا معلومات لدى المجلس حول هذه الأرقام ولا يزال العمل جارٍ لاصفاء الخسائر، ولكنه أكد أن الخسائر كبيرة وان الرئيس نبيه بري يقول ان كل المساعدات لا تعادل حجم الخسائر التي يتكبدها لبنان يومياً، حيث أن البضائع

اسعار السلع والايجاترات في مهب الغلاء.. والاجراءات الرسمية عكس التيار نقولاً: رسوم السيراميك قيد البحث والايضاح تفرض ايجاد فترة سماح

العلم أن اسعار النقل ارتفعت بنسب متعددة بسبب زيادة أسعار النفط. لكن المصدر أكد ان الاسعار ستخفض حتماً مستقبلاً بفعل المنافسة ولا يمكن ان تبقى على حالها.

إذا هنالك ارتفاع في الاسعار وربما هذا الارتفاع يوضح لنا سبب أحجام المستلمين عن الاقبال لشراء حاجاتهم وهو ما أظهره مؤشر "أراء" حول شراء المنتجات المعمرة، الذي أشار إلى ان هذا القطاع قد تعرض لانتكاسة حادة في شهر آب إذ تراجع 6 نقاط ليسجل خمسة نقاط من مئة - حسب احتساب المؤشر بعد تسجيله معدله الاعلى لهذا العام في شهر حزيران الفائت. وبدأت محافظتنا يقول (9 نقاط) وبيروت (8 نقاط) الأكثر استعداداً على الانفاق.

موقف الاتحاد العمالي

فضل الله شريف تحدث عن موقف الاتحاد العمالي العام من هذه المسألة وأكد أنه عقب هذا الارتفاع عمد الاتحاد العمالي العام إلى إجراء اتصالات بهذا الشأن لاستيضاح الامر فجاءت الاجابات ان ارتفاع أسعار المحروقات فضلاً عن ارتفاع كلفة النقل بشكل عام بسبب الصعوبات التي تواجه السائقين على الطرقات من هدر للوقت والطاقة، فرضت كلفة اضافية إلى الفاتورة التي يدفعها المستهلك، هذا لا يعني أن الامر مستمر مع وزارة الاقتصاد والمعينين بهذا الشأن لمتابعة الموضوع وأشار إلى أنه في حال لم يتم ضبط هذا الارتفاع بالسرعة المعقولة فسوف يكون تحميل المواطنين هذه الزيادة في الأعباء المالية.

"المستأجرين" الجدد الذي تدمر بيته، حيث يشير إلى ان منزله السابق مؤلف من 5 غرف في حي جيد كانت كلفته 250 دولار، أما اليوم فإن هذا المبلغ لم يؤمن له سوى منزل من ثلاثة غرف وفي منطقة شعبية.. وبات ايجار سقة مشابهة للتي كان يقطن فيها 450 دولاراً!!

ماذاعن المفروشات؟ في جولة على مراكز بيع المفروشات أشار أصحابها أنه لم يطرأ تغيير جدي على أسعار المفروشات بالمقارنة على ما كانت عليه قبل الحرب بل ان الكثير من الباعين أشاروا إلى أنهم عمدوا إلى إجراء حسومات على بضائعهم تضامناً مع المتضررين من العدوان الأخير في المقابل يقول أحد النازحين ان الاسعار قد ارتفعت بحوالي 30% وان التجار يعتمدون على استغلال الوضع.

غرفة بيروت: المنافسة ستعيد التوازن

للقوف حول حقيقة الوضع حاولت "الاعمار والاقتصاد" إجراء مقابلة مع مسؤولين في غرفة تجار بيروت، لكن تعذر ذلك لاسباب لم يتم توضيحها من قبلهم، وعليه كتفني بما أفاده مصدر في الجمعية، وهو أكد أن زيادة الاسعار أمر طبيعي فرضه الحصار والعدوان حيث اضطر المستوردون إلى إبقاء بضائعهم في المرافئ لمدة شهرين تقريبا وهو أمر ضاعف على المستوردين كلفة الشحن والتخزين، وهي كلفة ستعكس حتماً ارتفاعاً في الاسعار. كذلك لفت المصدر إلى ان كلفة النقل الداخلي زادت بشكل كبير، فارتفعت كلفة نقل شاحنة من بيروت إلى الشويفات لتصل إلى 1000 دولار أميركي خلال الفترة الأخيرة، مع

إلى فتح الطرقات مما أعاق بشكل معنوي وولوجستي عودة مؤلاء جاء قرار رفع الرسوم على "السيراميك" كمادة أساسية لعملية إعادة البناء، ليزيد الأعباء المالية على النازحين في إطار بحثهم عن شقق للسكن فيها.

نبيل نقولا

يؤكد الدكتور نبيل نقولا النائب في كتلة الصلاح والتغيير التابع للموضوع انه فوجئ بهذا القرار على اعتبار ان هذا الامر هو مرتبط باتفاقية "تيسير" العربية الموافق عليها بقانون وان أي تعديل يؤثر على أي من بنودها يجب ان يصدر بقانون وبناء عليه فإنه سيراجع رئيس مجلس النواب نبيه بري.

وإذ أكد انه مع الاجراءات الآيلة إلى دعم الصناعة الوطنية إلا أنه اعتبر ان لبنان يمر في حالة استثنائية بعد الحرب المدمرة وعلينا اتخاذ الاجراءات المادفة إلى تسهيل عملية إعادة الاعمار وتخفيف كلفتها وعليه فإنه يقترح ان تكون هناك فترة سماح بتوقيف العمل خلالها بهذا الرسم الجديد ريثما يتم تجاوز هذه المرحلة الحرجة.

وقد شكل الرسم الجديد على السيراميك وهو 2.75 دولار على المتر المربع سبباً لإحتياج المستوردين الذين أشاروا إلى أن السيراميك يشكل 12% من إجمالي المواد المستعملة في عملية البناء ومن المنطقي أن يرفع ذلك اسعار الشقق السكنية.

الايجاترات تضاعفت

على الارض هنالك ارتفاع ملحوظ في اسعار الشقق سواء المخصصة للبيع أو تلك المعروضة للإيجار. هذا ما أكده أحد

تعذر على الكثير من العائلات النازحة العودة إلى منازلهم وذلك لسبب بسيط هو ان هذه المنازل لم تعد أصلاً موجودة وإذا ما أسقطنا عدد المنازل المدمرة كلياً وهو 29 ألف على النازحين يصبح أمامنا حوالي 29 الف عائلة بحاجة إلى شقق للسكن واتباع اثاث جديد. خصص "حزب الله" تحت عنوان "إيواء" مبالغ تراوحت قيمتها بين 10 الف دولار و12 دولار (حسب المناطق) للعائلات الذين تدمرت منازلهم بصورة تامة وكذلك عمد إلى التعويض عن الاثاث المدمر للشقق التي أصيبت بشكل جزئي وتضرر محتواها.

إن هذه المبالغ سمحت لهذه العائلات بالبحث عن سكن بديل وشراء اثاث وهذا ما دفع إلى زيادة الطلب على الشقق السكنية المعروضة للإيجار وكذلك على سوق المفروشات.

فهل رفع الطلب الكبير من أسعار هذه السلع والعقارات اما أنها بقيت على حالها؟

زيادة رسوم السيراميك

في الوقت الذي من المتوقع فيه أن تعتمد فيه الدولة تخفيف الأعباء عن المواطنين الذين يتكبدون اعباء مالية كبرى لإنشاء بيوت جديدة، والتخفيف من جهة ثانية عن الجهات التي قررت إعادة البناء سواء من قبل المتبرعين، او المواطنين أنفسهم الذين حصلوا على مبالغ محددة بالكاد تغطي كلف إعادة الاعمار، فوجئ الجميع بقرارات تصب في الاتجاه المعاكس.. لتكون محطة جديدة تضاف إلى المحطات السابقة من تردد الدولة في اتخاذ قرارات هامة مثل المبادرة الفورية لإزالة الركام والمسرعة

لجنة الإدارة ناقشت تداعيات العدوان مع الهيئات الاقتصادية

ناقشت لجنة الإدارة والعدل النيابية والهيئات الاقتصادية في جلسة تداعيات العدوان الإسرائيلي وآلية التعويض برئاسة النائب روبير غانم وفي حضور رئيس جمعية الصناعيين فادي عبود وعضو الجمعية سعد الدين العويني ورئيس غرفة التجارة والصناعة والزراعة غازي قريطم والمستشار القانوني في مصرف لبنان بيار كنعان، واندرد نادر عن اتحاد الغرف.

صندوق مستقل

أضاف غانم: "أشار مصرف لبنان إلى انه خارج نطاق صلاحياته القانونية اعد مشروع قانون ارسله إلى الحكومة لإنشاء صندوق مستقل ادارياً ومالياً يعتمد على التبرعات من أجل إعادة الاعمار وتمويل المشاريع وفقاً لجدول اولويات تضعه الحكومة ويراقب آلية التنفيذ" مشيراً إلى ان الهيئات الاقتصادية طالبت بأن تتضافر الجهود مع الدول العربية المنتجة للنفط من أجل بيع لبنان كل مشتقات النفط بالاسعار المخفضة التي تباعها هذه الدول إلى مواطنيها وذلك خلال فترة زمنية يتفق عليها من أجل تسهيل ودعم إعادة الاعمار في لبنان ان من الناحية المتعلقة بالبنى التحتية ام من الناحية المتعلقة بالقطاعات الانتاجية.

وقد طلبت اللجنة من غرفة التجارة والصناعة والزراعة وضع مذكرة موحدة عن الاضرار في هذه القطاعات والتشريعات الملحة التي يقترحونها لمعالجة تداعيات الحرب العدوانية على لبنان والنهوض مجدداً بهذه القطاعات الاساسية لخلق فرص العمل وإعادة الدورة الاقتصادية إلى عملها بانتظام والدعوة إلى اجتماع آخر.

نسبة تخصيب اليورانيوم الايراني لم تتعد 3.5% وولج نادي السلاح النووي يحتاج نسبة 90% الطاقة النووية: 443 محطة لتوليد الطاقة الكهربائية في العالم في 31 بلداً و 27 محطة نووية تحت الإنشاء الولايات المتحدة تمتلك 104 محطات و فرنسا 59 محطة واليابان 56 محطة

الماضيين. فبعد أن تم تكليف حبة الإسلام حسن روحاني رئيساً للجنة الملف النووي الإيراني في صيف 2003، وهو من المحسوبين بقوة على صقور المحافظين الإيرانيين وقيادي مؤثر في جمعية علماء الدين المناضلين ومسؤول الدفاع والأمن فيها، عمد إلى أن تكون اللجنة المكلفة بالمفاوضات مع الوكالة الدولية أو الاتحاد الأوروبي ذات تمثيل واسع لممثلي السلطات الثلاث في البلاد، وألا تقتصر على تيار واحد فقط، فلم يفرق بين محافظ أو إصلاح، مما أوجد استحساناً داخلياً، وعبر عن كون البرنامج النووي يمثل قضية قومية عامة وليست حزبية بالمعنى الضيق. وبحيث يتحمل الجميع المسؤولية في التطبيق وتعمل على تطويرها ورفع مستوياتها

وما يميز التقنية النووية في إيران هو ان هذه التقنية قد انجزت بخبرات ذاتية ومن دون الحاجة الى خبرات اجنبية، كما تقول إيران) حيث ان المهندسين الايرانيين يشرفون بالكامل على المنشآت النووية الايرانية ولهم القدرة على تطويرها ورفع مستوياتها

في يوم الحادي عشر من شباط عام 2002 ميلادي، وفي اليوم الذي يصادف ذكرى انتصار الثورة الاسلامية في إيران أعلنت الجمهورية الاسلامية انها قد توصلت الى تقنية تخصيب اليورانيوم.

اللازمة لمنشآت الماء الثقيل ومفاعل الماء الثقيل في مدينة اراك الذي تم تشغيله، وعلاوة على تقنية دورة الوقود وتخصيب اليورانيوم بواسطة اجهزة الطرد المركزي، سعت ايران الى الوصول الى طرق اخرى لتخصيب اليورانيوم، حيث نجح العلماء الايرانيون في ابتكار طريقة تخصيب بالاستفادة من اشعة الليزر وهذه الطريقة ما تزال في مرحلة التجارب المخبرية.

ويعمل على تطويرها ورفع مستوياتها في يوم الحادي عشر من شباط عام 2002 ميلادي، وفي اليوم الذي يصادف ذكرى انتصار الثورة الاسلامية في إيران أعلنت الجمهورية الاسلامية انها قد توصلت الى تقنية تخصيب اليورانيوم.

الأهداف سلمية كما تراها إيران

تهدف إيران من وراء برنامجها النووي، كما يعلن مسؤولوها، إلى تأمين 20 في المائة من الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها البلاد، لاسيما في ضوء الزيادة السكانية المطردة، والخطة الاقتصادية الطموحة للبلاد التي تسير قاطرة اقتصادها بوتيرة تصل إلى حوالي 5 في المائة سنوياً.

كما تسعى طهران إلى تقليل الاعتماد على ثروتها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي بهدف زيادة صادراتها النفطية والحصول على مزيد من عائدات العملة الصعبة، وذلك في إطار سياسة أشمل تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة، عدا النفط الذي سينضب يوماً ما.

وصحيح أن إيران تمتلك احتياطات هائلة من مصادر الطاقة تبلغ 90 مليار برميل من النفط و 20 ألف مليار متر مكعب من الغاز، مما يجعلها في المرتبة الثانية عالمياً لجهة احتياطات النفط، إلا أن صناعة الطاقة تعاني العديد من المشكلات الفنية والإدارية مما يضطر إيران إلى استيراد كميات كبيرة من البنزين للاستهلاك المحلي.

ويرى مطلون أن خطط إيران لإنتاج الطاقة النووية تنبع من أن الدولة أنفقت كثيراً من ثروتها القومية إبان حكم الشاه في بناء القاعدة الأساسية لهذه الصناعة.

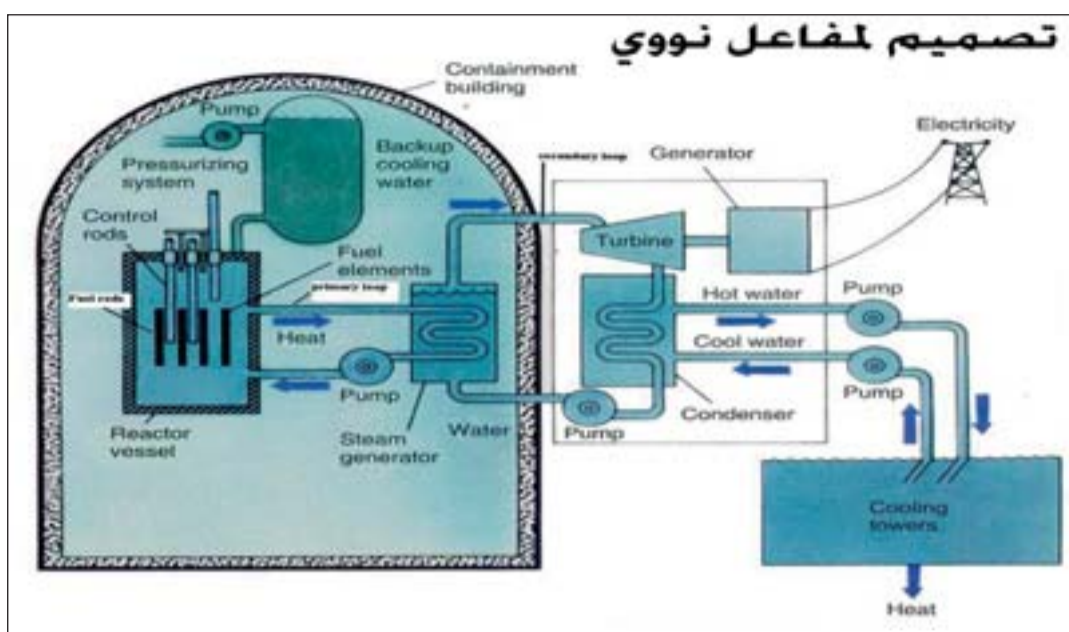
وتصف إيران معارضة الغرب لبرنامجها النووي بأن لها دوافع سياسية وتتشهد على ذلك بعدم وجود معارضة لذلك البرنامج في بداياته إبان حكم الشاه محمد رضا بلوحي حيث ساعدت الدول الغربية والولايات المتحدة في إرساء دعائم ذلك البرنامج.

وتضيف أن الاعتراضات لم تظهر إلا بعد قيام الثورة الإسلامية بقيادة الخميني، وبداية العداء بين طهران وواشنطن.

كما تستند إيران في أنشطة تخصيب اليورانيوم، وهي نقطة الخلاف الرئيسية بينها وبين الغرب، إلى البند الرابع من معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية والذي ينص على حق الدول في تطوير وإنتاج الطاقة النووية، ومن بينها تخصيب اليورانيوم للأغراض السلمية. وتتبدى المعضلة في أن الفروقات بين الاستخدام السلمي والحربي ليس كبيراً، فيمكن تطوير التقنية النووية للخروج بها من العبء السلمية إلى الأخرى العسكرية. تخصيب اليورانيوم بمستويات منخفضة ينتج الوقود الضروري للمولدات النووية، وفي مستوى أعلى ينتج المواد الضرورية لصنع قنبلة نووية.

المفاوضات مع الوكالة الدولية أو الاتحاد الأوروبي

في ظل هذه المعايير والمبادئ التي تتمسك بها إيران يمكن استيعاب الطريقة التي أجرت بها مفاوضاتها مع الوكالة الدولية في غضون العامين



ان بداية النشاطات النووية في إيران تعود الى مرحلة ما قبل انتصار الثورة الاسلامية، ففي عام 1956، تمت المصادقة على تأسيس المركز الذري التابع لجامعة طهران، وإلى جانب هذا الاجراء وقعت حكومة الشاه في إيران اول اتفاقية للتعاون النووي مع الولايات المتحدة الامريكية:

وبعد 11 عاماً شغلت امريكا في إيران اول مفاعل نووي لأغراض الدراسات والبحوث العلمية وبقدرة 5 ميغا واط في جامعة طهران، وفي تأسيسها لهذا المفاعل العلمي كانت امريكا قد وضعت قيوداً شديدة على كيفية تواجد وتعاون المهندسين الايرانيين مع هذا المركز الايرانيون على التكنولوجيا النووية، لم يسمح باي حال من الاحوال بمشاركة اولئك المهندسين والخبراء في عمليات نصب اجهزة المفاعل وتشغيلها.

وخلال عقد السبعينات من القرن الماضي عقد النظام السابق في إيران العديد من الاتفاقيات في المجال النووي مع البلدان الغربية، ومن تلك الاتفاقيات، اتفاقية انشاء محطة بوشهر النووية مع المانيا واتفاقية انشاء محطة دارخونين مع فرنسا وعقد توفير الوقود اللازم للمحطات النووية الذي كان قد ابرم في حينه مع الولايات المتحدة الامريكية، وبالإضافة الى ما ذكرنا كانت هناك اتفاقيات اخرى منها اتفاقية لثراء اسهم شركة اورديف وبعد سقوط النظام الشاهنشاهي في إيران في شباط من عام 1979 ميلادي وهو العام الذي انتشرت فيه

الثورة الاسلامية بقيادة الخميني، تخلت الدول الغربية والشركات التي كانت قد وقعت عقوداً مع إيران، عن تعهداتها في المجال النووي الامر الذي حدا بالجمهورية الاسلامية في إيران ومن أجل الوصول الى تقنية دورة الوقود النووي واكمال بناء المحطات النووية الايرانية لطلب خبرات من دول اخرى، بيد ان أكثر تلك الدول لم تبد استعداداً للتعاون أو ان تعاونها كان محدوداً.

عام 1992 وقعت طهران اتفاقاً مع روسيا لمعاودة العمل في تطوير محطة بوشهر النووية لانتاج الطاقة الكهربائية

نجحت ايران في تطوير مشروعها النووي، وفي هذا الاطار تمكن الخبراء الايرانيون من الوصول الى تقنية اكتشاف واستخراج اليورانيوم، ومن بعد ذلك قاموا باكمال العمل في مجمع UCF في اصفهان وتشغيل الكثير من وحداته، وبموازاة ذلك بذلت طهران مساعيها لبناء منشآت نظير الضخمة لتخصيب اليورانيوم كما توصلت الى تقنية صناعة اجهزة الطرد المركزي اللازمة للتخصيب.

والى جانب الانشطة السالفة الذكر استطاعت ايران وضع الخرائط والبرامج الدولية للطاقة الذرية، وهو ما يوضح من دون أدنى شك حق المعرفة وحق الاستفادة من هذه الطاقة في الاستخدام السلمي خصوصاً في توليد الطاقة الكهربائية كما بينتها لوائح النظام. وإضافة إلى توليد الكهرباء عن طريق الطاقة النووية هناك استخدامات أخرى لعلوم الذرة في مجالات الطب والرعاية الصحية، حيث يتم تصوير جسم الإنسان والتعرف على الأجزاء الداخلية منه ومحاولة تحديد الجزء المصاب، كما يضاف البعد العلاجي إلى الاستخدام أيضاً. فهناك تعاون من قبل الوكالة مع منظمة الصحة العالمية في الاستفادة من علم الذرة للتطبيقات الصحية والطبية.

الدولية للطاقة الذرية، وهو ما يوضح من دون أدنى شك حق المعرفة وحق الاستفادة من هذه الطاقة في الاستخدام السلمي خصوصاً في توليد الطاقة الكهربائية كما بينتها لوائح النظام. وإضافة إلى توليد الكهرباء عن طريق الطاقة النووية هناك استخدامات أخرى لعلوم الذرة في مجالات الطب والرعاية الصحية، حيث يتم تصوير جسم الإنسان والتعرف على الأجزاء الداخلية منه ومحاولة تحديد الجزء المصاب، كما يضاف البعد العلاجي إلى الاستخدام أيضاً. فهناك تعاون من قبل الوكالة مع منظمة الصحة العالمية في الاستفادة من علم الذرة للتطبيقات الصحية والطبية.

اليورانيوم

يعد اليورانيوم المادة الخام الأساسية للبرامج النووية، المدنية منها والعسكرية. يستخلص اليورانيوم إما من طبقات قريبة من سطح الأرض أو عن طريق التعدين من باطن الأرض. حينما تنتشر ذرات معينة من اليورانيوم في تسلسل تفاعلي، ينجم عن ذلك انطلاق للطاقة، وهي العملية التي تعرف باسم الانشطار النووي.

ويحدث الانشطار النووي ببطء في المنشآت النووية، بينما يحدث نفس الانشطار بسرعة هائلة في حالة تفجير سلاح نووي.

وفي الحالتين يتعين التحكم في الانشطار تحكماً بالغا.

ويكون الانشطار النووي في أفضل حالاته حينما يتم استخدام النظائر اليورانيوم 235 (أو البلوتونيوم 239)، والمقصود بالنظائر هي الذرات ذات نفس الرقم الذري ولكن بعدد مختلف من النيوترونات. ويعرف اليورانيوم 235- "النظير الانشطاري" ليميله للانشطار محدثاً تسلسلاً تفاعلياً، مطلقاً الطاقة في صورة حرارية

قضية ملف المفاعل النووي الإيراني

وهنا يتبادر إلى الذهن بروز قضية ملف المفاعل النووي الإيراني لاستخدام الطاقة النووية في النشاط السلمي والتنمية حسب قول الحكومة الإيرانية في الوقت الذي تملك فيه الولايات المتحدة الأميركية 104 مفاعلات نووية لتوليد الطاقة الكهربائية. الأمر الذي يطرح تساؤلاً حول حق استخدام الطاقة النووية وعلوم الذرة في الاستخدام السلمي.

تشير المعلومات الى ان نسبة تخصيب اليورانيوم الايراني حتى اللحظة، لم تتعد 3.5 في المئة، وهي لا تزال بالتالي دون سقف الخمسة في المئة، اللازم للطاقة النووية ذات الأغراض السلمية. وهي في كل حال لا تزال بعيدة أعواماً عدة عن مستوى الـ 90 في المئة، الذي يسمح بولوج نادي السلاح النووي.

الطاقة، فهي لا تطلق غازات ضارة في الهواء مثل غاز ثاني أكسيد الكربون أو أكسيد النيتروجين أو ثاني أكسيد الكبريت التي تسبب الاحتراق العالمي والمطر الحمضي والضباب الدخاني.

إن مصدر الوقود -اليورانيوم- متوفر بكثرة وبكثافة عالية وهو سهل الاستخراج والنقل، على حين أن مصادر الفحم والبتروول محدودة. ومن الممكن أن تستمر المحطات النووية لإنتاج الطاقة في تزويدنا بالطاقة لفترة طويلة بعد قصور مصادر الفحم والبتروول عن تلبية احتياجاتنا.

تشغل المحطات النووية لتوليد الطاقة مساحات صغيرة نسبياً من الأرض بالمقارنة مع محطات التوليد التي تعتمد على الطاقة الشمسية أو طاقة الرياح. فقد أكدت اللجنة التنظيمية للمفاعلات النووية على أننا بحاجة إلى حقل شمسي بمساحة تزيد عن 35 ألف فدان لإنتاج محطة تدار بالطاقة الشمسية لتوليد طاقة تعادل ما تولده المحطة نووية بمقدار 1000 ميجاوات، كما أن مساحة الحقل المعرض للرياح اللازم لمحطة توليد تدار بالرياح لإنتاج نفس الكمية حوالي 150 ألف فدان أو أكثر. في حين

أن محطات التوليد النووية "ميلستون 2 و3" المقامة في ولاية كونيتيكت والتي تتمتع باستطاعة أكبر من 1900 ميجاوات تشغل مساحة 500 فدان ومصممة لتستوعب ثلاث محطات توليد.

النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة

بالرجوع إلى النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة يجد المرء أن النظام يوضح بشكل جلي دور الوكالة في نشر علوم الذرة كما هو منصوص في المادة الثانية أن "الوكالة تعمل على تعجيل وتوسيع مساهمة الطاقة الذرية في السلام والصحة والازدهار في العالم أجمع".

بل أنه من ضمن وظائف الوكالة "أن تشجع وتساعد البحث في مجال الطاقة الذرية وتنميتها وتطبيقها العملي للأغراض السلمية في العالم أجمع، وأن توفر المواد والخدمات والمعدات والمرافق اللازمة لسد حاجات البحث في مجال الطاقة الذرية وتنميتها وتطبيقها العملي للأغراض السلمية ولاسيما إنتاج الطاقة الكهربائية".

ومن واجبات الوكالة أن تيسر تبادل المعلومات العلمية والتقنية بشأن الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وأن تشجع تبادل العلماء والخبراء وتدريبهم في ميدان الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية.

وفي المادة الحادية عشرة، ينص النظام الأساس أنه لأي دولة عضو أو لأي مجموعة أعضاء في الوكالة ترغب في تأسيس أي مشروع يتعلق بالبحث في مجال الطاقة الذرية أو تنميتها أو تطبيقها العملي لأغراض سلمية، أن تطلب مساعدة الوكالة لها في الحصول على المواد الانشطارية الخاصة والمواد الأخرى والخدمات والمعدات والمرافق اللازمة لهذا الغرض.

يوجد في العالم 443 محطة نووية لتوليد الطاقة الكهربائية، تنتشر في 31 بلداً في العالم. وهناك أيضاً 27 محطة نووية تحت الإنشاء كما يوضح تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية الصادر في نيسان 2006 وهذه المحطات مجهزة لتوليد الطاقة الكهربائية التي تأتي كأبرز استفادة سلمية من الطاقة النووية، وبدراسة انتشارها يتبين أن الولايات المتحدة الأميركية وحدها تمتلك 104 محطات نووية بل ويدير ويمتلك أغلبها القطاع الخاص، تليها فرنسا 59 محطة نووية، واليابان 56 محطة نووية. ويفيد التقرير انه في العام 2005 كانت ما نسبته 10% من الطاقة الكهربائية في دول العالم جميعها مولدة عن الطاقة النووية. ففي فرنسا تسهم الطاقة النووية في إنتاج أكثر من 78% من الطاقة الكهربائية المستخدمة هناك. كما أن في العالم اثنتي عشرة دولة تساهم الطاقة النووية في توليد طاقتها الكهربائية بنسبة تتجاوز 40%. أما الولايات المتحدة فتشكل الطاقة النووية بها نسبة 19% من مجموع الطاقة الكهربائية، واليابان 29%..

استخدامات الطاقة النووية

نظراً للكثافة التي أصابت مدينتي هيروشيما وناكازاكي اليابانيتين إبان الحرب العالمية الثانية، وبعد التمكن من التحكم في انطلاق الطاقة النووية بالقدر اللازم والتغلب على مصاعب التخلص من العناصر المختلفة من التفاعل الذري، اتجهت جهود العلماء الى استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية لما تنتج به من مزايا عديدة في شتى نواحي الحياة ومنها:

- استخدام الطاقة النووية كمصدر بديل من مصادر الطاقة في المستقبل للتحول لوسائل النقل المختلفة، ولقد تمكنت بعض الدول فعلاً باستخدامها في توليد الكهرباء، وصنع محركات الغواصات.

- استخدام الطاقة النووية في قياس تدفق السوائل في الانابيب وكشف تسربها، وقياس سمك وكمية الترسب داخل الآلات ودراسة تآكلها وكذلك في دراسة كفاءة عمليات التقطير ومدى نقاء المواد البترولية.

- استخدام الطاقة النووية في المجال الطبي لتعيين حجم الدم وقوته المندفعة منه في القلب، وتحديد مكان الاورام السرطانية في المراحل الاولى، ودراسة الدورة الدموية والثرايين، واستخدام الاشعاعات في علاج الاورام السرطانية والغدة الدرقية وأمراض الدم.

- استخدام النظائر المشعة (مصدر الاشعاعات النووية) في حل كثير من المشاكل الزراعية، كأبحاث اختبار الارض والاسمدة وإصلاح الأراضي البور، كما تستخدم في دراسة تغذية الحيوان ورفع مستوى انتاجه وكل هذا يؤدي الى رفع مستوى الانتاج الزراعي والحيواني.

- استخدام النظائر المشعة في دراسة حياة الحشرات وتكاثرها وتطورها وطباعتها، وذلك لإنتاج أفضل الطرق للتخلص من الضار منها وتكاثر المفيد وتحسين انتاجها.

مميزات الطاقة النووية

إن كمية الوقود النووي المطلوبة لتوليد كمية كبيرة من الطاقة الكهربائية هي أقل بكثير من كمية الفحم أو البترول اللازمة لتوليد نفس الكمية، فعلى سبيل المثال طن واحد من اليورانيوم يقوم بتوليد طاقة كهربائية أكبر من تلك التي يولدها استخدام ملايين من براميل البترول أو ملايين الأطنان من الفحم. كما أنه لو تم الاعتماد على الطاقة الشمسية لتوليد معظم حاجة العالم من الطاقة لكانت كلفتها أكبر بكثير من كلفة الطاقة النووية.

تنتج محطات الطاقة النووية جيدة التشغيل أقل كمية من النفايات بالمقارنة مع أي طريقة أخرى لتوليد

The Next Phase of the Middle East War

By Michel Chossudovsky

Israel's war on Lebanon is an integral part of a US sponsored "military roadmap".

The war on Lebanon, which has resulted in countless atrocities including the destruction of the nation's economy and civilian infrastructure, is "a stage" in a sequence of carefully planned military operations.

Lebanon constitutes a strategic corridor between Israel and North-western Syria. The underlying objective of this war was the militarization of Lebanon, including the stationing of foreign troops, as a precondition for carrying out the next phase of a broader military agenda.

Formally under a UN mandate, the foreign troops to be stationed on Lebanese soil on the immediate border with Syria will be largely although not exclusively from NATO countries. This military force mandated by the UN Security Council is by no means neutral. It responds directly to US and Israeli interests.

Moreover, the timely withdrawal of Syrian troops, following the February 2005 assassination of former Prime Minister Rafik Hariri has contributed to opening up a "new space". The withdrawal of Syrian troops served Israeli interests. The timely pullout was of strategic significance: it was a major factor in the timing and planning of the July 2006 IDF attacks on Lebanon.

The Next Phase of the Middle East War

Confirmed by official statements and military documents, the US in close coordination with Britain (and in consultation with its NATO partners), is planning to launch a war directed against Iran and Syria. US Ambassador to the UN John Bolton has already initiated the draft of a UN Security Council resolution with a view to imposing sanctions on Tehran for its alleged (nonexistent) nuclear weapons program. Whether this resolution is adopted is not the main issue. The US may decide to proceed in defiance of the Security Council, following a veto by Russia and/or China. The vote of France and Britain, among the permanent members has already been secured.

US military sources have confirmed that an aerial attack, pursuant to a sanctions regime on Iran, with or without UN approval, would involve a large scale deployment comparable to the US "shock and awe" bombing raids on Iraq in March 2003:

American air strikes on Iran would vastly exceed the scope of the 1981 Israeli attack on the Osiraq nuclear center in Iraq, and would more resemble the opening days of the 2003 air campaign against Iraq. Using the full force of operational B-2 stealth bombers, staging from Diego Garcia or flying direct from the United States, possibly supplemented by F-117 stealth fighters staging from al Udeid in Qatar or some other location in theater, the two-dozen suspect nuclear sites would be targeted.

Military planners could tailor their target list to reflect the preferences of the Administration by having limited air strikes that would target only the most crucial facilities ... or the United States

could opt for a far more comprehensive set of strikes against a comprehensive range of WMD related targets, as well as conventional and unconventional forces that might be used to counter-attack against US forces in Iraq.

The aerial bombing plans have been fully operational ("in an advanced state of readiness") since June 2005. The various components of the military operation are firmly under US Command, coordinated by the Pentagon and US Strategic Command Headquarters (USSTRATCOM) at the Offutt Air Force base in Nebraska.

In November 2004, US Strategic Command conducted a major exercise of a "global strike plan" entitled "Global Lightning". The latter involved a simulated attack using both conventional and nuclear weapons against a "fictitious enemy" [Iran]. Following the "Global Lightning" exercise, US Strategic Command declared "an advanced state of readiness".

The operational implementation of the Global Strike is called CONCEPT PLAN (CONPLAN) 8022. The latter is described as "an actual plan that the Navy and the Air Force translate into strike package for their submarines and bombers."

Ground War

While the threat of punitive aerial bombardments of Iran's nuclear facilities have been announced repeatedly by the Bush administration, recent developments suggest that an all out ground war is also under preparation.

CONPLAN constitutes only one component of the Middle East military agenda. CONPLAN 8022 does not contemplate a ground war. It posits "no boots on the ground", which was the initial assumption envisaged in relation to the proposed aerial attacks on Iran.

US and Israeli military planners are fully aware that the aerial "punitive bombings" will almost inevitably lead coalition forces into a ground war scenario in which they will have to confront Iranian and Syrian forces in the battlefield.

Tehran has confirmed that it will retaliate if attacked, in the form of ballistic missile strikes directed against Israel as well as against US military facilities in Iraq, Afghanistan and the Persian Gulf, which would immediately lead us into a scenario of military escalation and all out war.

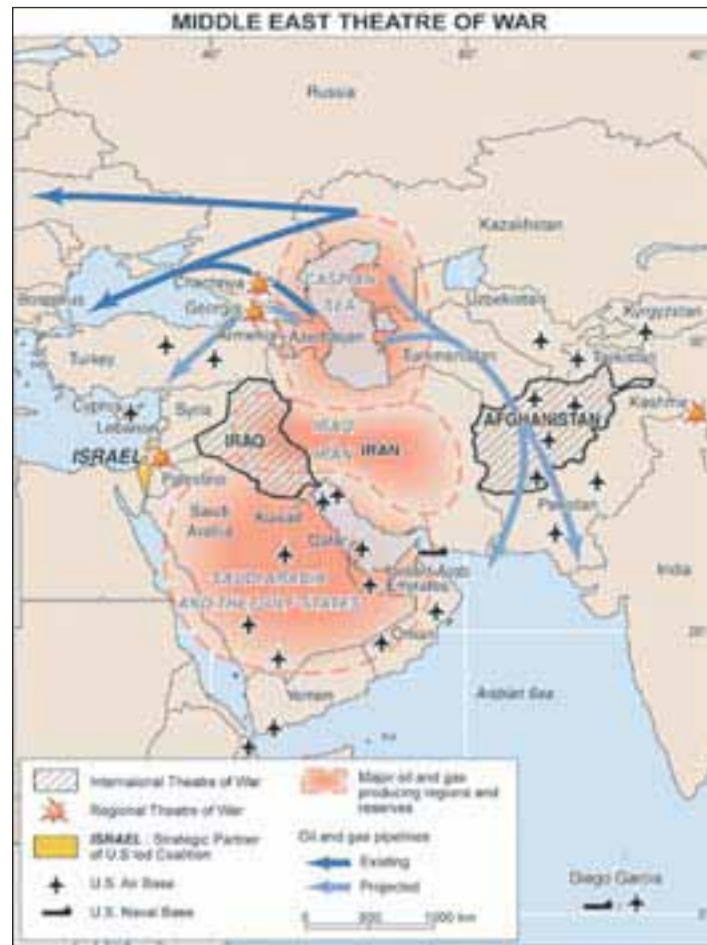
Iranian troops could cross the Iran-Iraq border and confront coalition forces inside Iraq. Israeli troops and/or Special Forces could enter into Syria.

The foreign troops stationed in Lebanon under UN mandate would respond to the dictates of the US led coalition and the prior commitments reached with Washington and Tel Aviv in the context of the various military alliances (NATO-Israel, Turkey-Israel, GUUAM, etc).

War Games

These military preparations have also been marked, quite recently, by the conduct of war games.

In late August, Iran was involved in the conduct of war games in major regions of the



country, including border areas with Turkey, Iraq, Azerbaijan, Pakistan and Afghanistan. Iran's Defense Minister General Mostafa Mohammad Najjar has confirmed the deployment of enhanced military capabilities including weapons systems and troops on the Iranian border: "[Iranian] forces are supervising all movements by trans-regional troops and their agents around the Iranian borders" (FARS news, 2 September 2006)

Azerbaijan and neighboring Georgia have close military ties to Washington. Both countries are part of GUUAM, a military alliance with the US and NATO.

Turkey is a close ally of Israel. Since 2005, Israel has deployed Special Forces in the mountainous areas of Turkey bordering Iran and Syria with the collaboration of the Ankara government: Pakistan is also a close ally of the US and Britain. Georgia also has a military cooperation agreement with Israel.

Meanwhile, the USS Enterprise, America's largest aircraft carrier is en route to the Persian Gulf.

US Troop Build-up

US troops in Iraq have been increased to 140,000 as confirmed by recent Pentagon statements (Reuters, 2 September 2006) These plans have been coupled with a the compulsory recall of "inactive servicemen" as well as the expansion of mercenary forces. (Mahdi Darius Namzaroaya, August 2006)

Meanwhile British troops stationed in Iraq have been redeployed to the Iranian border in southern Iraq. This redeployment has been casually presented by Britain's Ambassador to Iraq as part of a "crack down on smuggling and the entrance of weapons into Iraq from Iran".

While British officials are maintaining no desire or preparations for a conflict with Iran, more British troops are being mobilized and deployed to Iraq at the same time. The Light Infantry of the 2nd Battalion, another unit with rapid deployment capabilities, is deploying to the southern Iraqi border with Iran. The 2nd Battalion is being sent to Iraq under the pretext of working in

the Rear Operations Battle Group which will provide escorts for military convoys and security for British forces and bases in Basra

The Role of Israel

In the wake of the war on Lebanon. Israel's military plans and pronouncements are increasingly explicit. Tel Aviv has announced plans to wage a pre-emptive "full-scale war" against Iran and Syria, implying the deployment of both air and ground force. These war plans are now said to be at the top of the defense agenda:

"Israel is preparing for a possible war with both Iran and Syria, according to Israeli political and military sources."

"The challenge from Iran and Syria is now top of the Israeli defense agenda, higher than the Palestinian one," said an Israeli defense source. Shortly before the war in Lebanon Major-General Eliezer Shkedi, the commander of the air force, was placed in charge of the "Iranian front", a new position in the Israeli Defense Forces. His job will be to command any future strikes on Iran and Syria."

In the past we prepared for a possible military strike against Iran's nuclear facilities," said one insider, "but Iran's growing confidence after the war in Lebanon means we have to prepare for a full-scale war, in which Syria will be an important player."

As a result of the change in the defense priorities, the budget for the Israeli forces in the West Bank and Gaza is to be reduced." (Sunday Times, 3 September 2006)

Media Disinformation

The Western media is beating the drums of war.

The Sunday Times views Israel's war plans as legitimate acts of self defense, to prevent Tehran from launching an all out nuclear attack on Israel: "Iran and Syria have ballistic missiles that can cover most of Israel, including Tel Aviv. An emergency budget has now been assigned to building modern shelters."

The fact that Iran does not possess nuclear weapons capabilities as confirmed by the IAEA report does not seem to be an issue for debate.

Media disinformation has con-

tributed to creating an atmosphere of fear and intimidation. The announcement on August 10 by the British Home Office of a foiled large scale terror attack to simultaneously blow up as many as ten airplanes, conveys the impression that it is the Western World rather than the Middle East which is under attack.

Realities are twisted upside down. The disinformation campaign has gone into full gear. The British and US media are increasingly pointing towards "preemptive war" as an act of "self defense" against Al Qaeda and the State sponsors of terrorism, who are allegedly preparing a Second 911.

The underlying objective, through fear and intimidation, is ultimately to build public acceptance for the next stage of the Middle East "war on terrorism" which is directed against Syria and Iran.

NATO is broadly supportive of the US led military agenda. In February 2005, NATO signed a military cooperation agreement with Israel.

Nuclear Weapons against Iran

The use of tactical nuclear weapons by the US and Israel against Iran, is contemplated, ironically in retaliation for Iran's nonexistent nuclear weapons program.

The Bush administration's new nuclear doctrine contains specific "guidelines" which allow for "preemptive" nuclear strikes against "rogue enemies" which "possess" or are "developing" weapons of mass destruction (WMD). (2001 Nuclear Posture Review (NPR) and Doctrine for Joint Nuclear Operations (DJNO).

CONPLAN 8022, referred to above, is 'the overall umbrella plan for sort of the pre-planned strategic scenarios involving nuclear weapons.'

'It's specifically focused on these new types of threats -- Iran, North Korea -- proliferation and potentially terrorists too,' he said. 'There's nothing that says that they can't use CONPLAN 8022 in limited scenarios against Russian and Chinese targets.' (According to Hans Kristensen, of the Nuclear Information Project, quoted in Japanese economic News Wire, op cit)

The Commander in Chief, namely George W. Bush would instruct the Secretary of Defense, who would then instruct the Joint Chiefs of staff to activate CONPLAN 8022.

The use of nuclear weapons against Iran would be coordinated with Israel, which possesses a sophisticated nuclear arsenal.

The use of nuclear weapons by Israel or the US cannot be excluded, particularly in view of the fact that tactical nuclear weapons have now been reclassified as a variant of the conventional bunker buster bombs and are authorized for use in conventional war theaters. ("they are harmless to civilians because the explosion is underground").

In this regard, Israel and the US rather than Iran constitute a nuclear threat.

The World is at a Critical Crossroads

The Bush Administration has embarked upon a military ad-

venture which threatens the future of humanity. This is not an overstatement. If aerial bombardments were to be launched against Iran, they would trigger a ground war and the escalation of the conflict to a much broader region. Even in the case of aerial and missile attacks using conventional warheads, the bombings would unleash a "Chernobyl type" nuclear nightmare resulting from the spread of nuclear radiation following the destruction of Iran's nuclear energy facilities.

Throughout history, the structure of military alliances has played a crucial role in triggering major military conflicts. In contrast to the situation prevailing prior to the 2003 invasion of Iraq, America's ongoing military adventure is now firmly supported by the Franco-German alliance. Moreover, Israel is slated to play a direct role in this military operation.

The planned attack on Iran must be understood in relation to the existing active war theaters in the Middle East, namely Afghanistan, Iraq and Lebanon-Palestine.

The conflict could easily spread from the Middle East to the Caspian sea basin. It could also involve the participation of Azerbaijan and Georgia, where US troops are stationed.

Military action against Iran and Syria would directly involve Israel's participation, which in turn would trigger a broader war throughout the Middle East, not to mention the further implosion in the Palestinian occupied territories. Turkey is closely associated with the proposed aerial attacks.

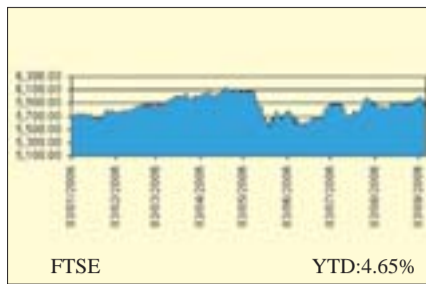
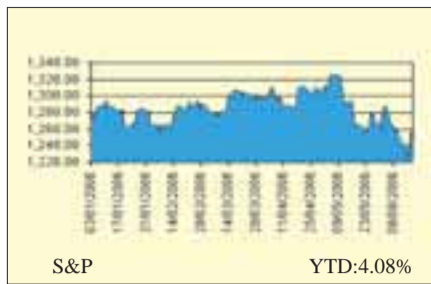
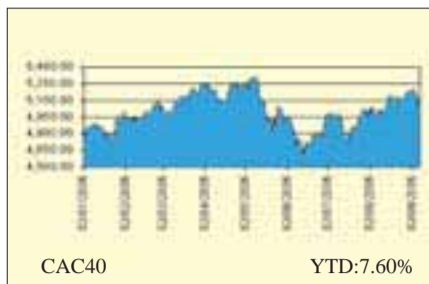
If the US-UK-Israeli war plans were to proceed, the broader Middle East- Central Asian region would flare up, from the Eastern Mediterranean to the Afghan-Chinese border.

At present, there are three distinct war theaters: Afghanistan, Iraq and Palestine-Lebanon. An attack directed against Iran would serve to integrate these war theaters transforming the broader Middle East Central Asian region into an integrated war zone. In turn the US sponsored aerial bombardments directed against Iran could contribute to triggering a ground war characterized by Iranian attacks directed against coalition troops in Iraq. In turn, Israeli forces would enter into Syria.

An attack on Iran would have a direct impact on the resistance movement inside Iraq. It would also put pressure on America's overstretched military capabilities and resources in both the Iraqi and Afghan war theaters.

In other words, the shaky geopolitics of the Central Asia- Middle East region, the three existing war theaters in which America is currently, involved the direct participation of Israel and Turkey, the structure of US sponsored military alliances, etc. raises the specter of a broader conflict.

The war against Iran is part of a longer term US military agenda which seeks to militarize the entire Caspian sea basin, eventually leading to the destabilization and conquest of the Russian Federation.



أسواق لبنان والعالم

Lebanese International Bond Issues			
DEBT INSTRUMENTS	Maturity	YTM	MidPrice (\$)
Sovereign Debt			
Lebanon Euro 8 7/8	Oct-06	3.79%	100.20
R. Lebanon 6 1/2	Feb-07	5.93%	100.00
R. Lebanon 8 5/8	Oct-07	6.24%	101.88
R. Lebanon 7 3/8	Jun-08	7.06%	99.88
R. Lebanon 10 1/8	Aug-08	7.25%	104.32
R. Lebanon Euro 7 1/4	May-09	5.59%	103.00
R. Lebanon 10 1/4	Oct-09	7.68%	106.00
R. Lebanon FRN (libor+3.25%)	Nov-09	7.42%	102.50
R. Lebanon 7	Dec-09	7.61%	97.50
R. Lebanon 7 1/8	Mar-10	7.62%	97.75
R. Lebanon 7 7/8	May-11	7.70%	99.50
R. Lebanon 7 3/4	Sep-12	7.96%	98.25
R. Lebanon 8 5/8	Jun-13	8.04%	102.25
R. Lebanon 7 3/8	Apr-14	7.73%	96.50
Central Bank of Lebanon 10%	Apr-15	8.31%	109.25
R. Lebanon 8 1/2	Jan-16	8.34%	100.25
R. Lebanon 11 5/8	May-16	8.47%	119.75
R. Lebanon 8 1/4	Apr-21	8.43%	97.75
Private Issues			
B. Mediterranee 6 3/8	Oct-06	1.43%	100.19
First National Bank 6 7/8	Jan-07	4.17%	100.50
B. Mediterranee 6 1/4	Aug-07	5.81%	99.88
Fransabank 8 1/2	Dec-07	5.96%	102.25
Audi Investment Bank 10.75	May-10	7.86%	108.00
B. Mediterranee 7 5/8	Jul-10	7.54%	99.25

Beirut Stock Exchange					
Stock	Closing Price\$	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
Solidere (A)	18.94	5.3%	12.5	1.5	3,112.1
Solidere (B)	18.74	4.2%	12.4	1.5	
BLC Bank	10	42.7%	20.7	8.3	403.2
Banque Audi GDR	60	0.3%	14.6	1.6	1,966.0
Bank of Beirut-Listed shares	12.86	29.9%	13.6	2.3	522.1
Bank of Beirut-Pref.Call Class B	11.7	-3.3%	NA	NA	35.1
Bank of Beirut-Pref.Call Class C	25.75	0.0%	NA	NA	75.2
Byblos Bank-Listed shares	1.91	-19.1%	10.7	1.1	789.2
Byblos Bank-Priority shares	1.93	-16.1%	10.8	1.1	
BYBLOS Bank-Pref. Call-listed	104.5	-5.9%	NA	NA	104.5
BEMO Bank -listed	4.44	26.9%	12.9	1.3	71.0
BLOM Bank GDR	68.2	2.6%	9.8	1.5	1,519.9
BLOM Bank Listed	72	0.0%	10.3	1.6	
Rymco	1.1	-1.8%	18.3	0.7	27.5
Holcim Liban	2.49	38.3%	25.5	1.9	583.1
Ciments Blancs Bearer	2	60.0%	4.4	1.9	18.0
Ciments Blancs Nominal	1.3	-13.3%	2.9	1.3	11.7
Uniceramic Nominal A	1.3	-7.1%	10.5	2.1	16.7
Uniceramic Bearer C	1.59	-9.1%	12.8	2.5	20.5
Beirut Interbank Fund	100	-6.5%	NA	NA	20.0
Beirut Global Income Fund	98	-6.8%	NA	NA	33.3
Beirut Lira Fund*	103,000	-5.1%	NA	NA	28,325.0
Beirut Golden Income *	105,000	-6.0%	NA	NA	43,050.0

Over - the - Counter					
Stock	Mid Price	YTD	PER 06 E	PBR 06 E	M.Cap. (\$mil)**
SOLIDERE GDR	18.7	6.9%	12.3	1.5	3,085.5
BLOM GDR	68.5	3.0%	9.8	1.5	1,472.8
AUDI GDR	60	0.0%	14.6	1.6	1,966.0

The closing prices as of 11 - 09 - 2006
 *Price and all calculations quoted in Lebanese Pounds
 **The Market Capitalization and other ratios reflect all categories of outstanding ordinary shares at end of period

Arab Markets		
Company Name	Last	YTD
Saudi SE		
Saudi Basic Industries Corp.	140	-26.32%
Saudi Telecom Co.	103.75	-30.83%
Saudi Electricity Co.	21	40.00%
Al Rajhi Bank	313.75	-25.30%
Samba Financial Group	149	-29.05%
Riyad Bank	80	-42.86%
Kuwait SE		
National Bank of Kuwait	2040	-8.11%
Mobile Telecommunications Co.	2900	-17.61%
Kuwait Finance House	2020	-15.13%
The Public Warehousing Co.	1880	-35.17%
The Gulf Bank	1380	11.29%
The Commercial Bank of Kuwait	1160	3.57%
DUBAI FM		
Emaar Properties Co.	147	-56.22%
Emirates Bank International	14.00	-26.43%
National Bank of Dubai	27.60	-38.77%
Emirates Telecommunication Corp.	19.90	-12.26%
Shuaa Capital	4.95	-51.94%
DOHA SM		
Industries Qatar Co.	92.2	-37.10%
Qatar Telecom	240.7	3.13%
Qatar National Bank	270	-8.84%
Qatar Gas Transport Co.	22	-56.52%
The Commercial Bank of Qatar	113.2	-27.47%
Doha Bank	112.1	-65.69%
BAHRAIN SE		
Bahrain Telecommunication Co.	1.04	14.54%
Al Ahli United Bank	1.05	11.70%
Investcorp Bank	2350	-0.42%
Arab Banking Corporation	1.22	3.39%
Gulf Finance House	2.73	-10.20%
National Bank of Bahrain	1.05	4.79%

Lebanese Treasury Bonds						
Months	Issuing Date	Maturity Date	Circular	Discount Rate (%)	Yield (%)	Value (L.L)
6	24/8/06	22/2/07	257	6.99	7.24	10,000
12	6/7/06	5/7/07	249	7.19	7.75	10,000
24	6/7/06	3/7/08	249	8.50	10,000	
36	6/7/06	2/7/09	249	9.32	10,000	

Although all data is based on information deemed to be reliable, FFA takes no responsibilities for any decision based on it.

وراء الأرقام

توقعات تتجاوز أرباح سوليدير 250 مليون دولار في 2006

رغم كل الأحداث التي مرت على لبنان خلال الشهرين الماضيين، فإن شركة سوليدير لازالت تعيش أوضاعاً مالية ممتازة وتحقق أرباحاً تتجاوز التوقعات. ففي النصف الأول من العام 2006 بلغت أرباح سوليدير 77.8 مليون دولار أميركي وفي مقارنة مع الفترة نفسها من العام 2005 يظهر الفارق الكبير في حجم الأرباح إذ لم تتجاوز في تلك الفترة الـ 28 مليون دولار.

بعد المراجعة ومتابعة مسار الأمور يتبين أن العام 2006 سينتهي بأرباح كبيرة لم تكن متوقعة بهذا الحجم حيث ستزيد أرباح شركة سوليدير حسب التقديرات على الـ 250 مليون دولار. إن أسباب هذه الزيادات في الأرباح عديدة، أبرزها عمليات بيع الأراضي التي تمت خلال النصف الأول من العام الجاري حيث أبرمت عقود بيع بنحو مليار و100 مليون دولار، وهي أراضٍ ستسجل في النصف الثاني من العام 2006 وخلال العام 2007، أي أن مفاعيل هذه العمليات سيستمر.

وبصورة عامة فإن الشركة لم تتأثر من حيث أرباحها وموجوداتها بأحداث تموز وأب، وستكمل صعودها الإيجابي، وهو أمر سينعكس إيجابياً على سعر السهم الذي يفترض ألا يشهد أي تراجع مهم، رغم التذبذبات والتجاذبات الحاصلة بفعل الأوضاع السياسية والأمنية التي نمر بها.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن المساحات العقارية المميزة بموقعها والباهظة الثمن في سوليدير قد نفذت بمعظمها ولم يبق منها إلا 3 أو 4 عقارات إلا أن هناك المنطقة البحرية التي بدأت تشهد حركة بيع وبيع المتر فيها بنحو 2500 دولار.

إن هذه الصورة الإيجابية للأرباح والممتلكات يضاف إليها عناصر قوة أخرى للشركة أهمها أنها شركة شبه معدومة الديون وعقاراتها "نظيفة" وتمتلك السيولة ما يجعل فرص استمرار نمو أرباحها كبيرة.

طارق فرح

FFA
 FINANCIAL
 FUNDS ADVISORS
 INTERNATIONAL S.A.L

مؤسسة مالية رقم 18 خاضعة لرقابة مصرف لبنان
 وسيط معتمد في بورصة بيروت
 بناية تماري، شارع اللبني، وسط بيروت التجاري
 TEL: 00961 1 985195 FAX: 00961 1 985193
 Web Site: www.ffa.com.lb - e-mail: ffa@ffa.com.lb

الشركة اللبنانية للاعلام والدراسات ش.م.م. LCI

سلة خدمات للأفراد و المؤسسات

* "Daily Report" ... زبدة ما في كل وسائل الاعلام المحلية والعربية والأجنبية

* إدارة حملات إعلانية و ترويجية

01/746333 www.lebanonreport.info